

جامعة قاصدي مرباح
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم تجارية
التخصص: دراسات محاسبية جبائية معمقة
من إعداد الطالب: شتيوي طارق
بعنوان :

أثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية

دراسة لعينة من محاسبين ومحافظي الحسابات ومدققي الحسابات

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ قريشي محمد الأخضر (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح) رئيسا

الأستاذ السايح بوزيد (أستاذ مساعد - جامعة قاصدي مرباح) مشرفا

الأستاذ مقدم خالد (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية: 2014/2013

الإهداء

أهدي هذا البحث

إلى والدي العزيزين

إلى أخواتي وأقاربي

وإلى زملائي في الدراسة

وإلى من ساعدني في إنجازه

الشكر

أشكر الله أولاً الذي أمدني بالقوة لإنجاز هذه المذكرة والتي تعتبر أول محاولة لتصوير أثر محاسبة الإيجار المالي على الخصائص النوعية.

كما أقدم شكري لإدارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة ورقلة على اهتمامها بإنشغالاتنا وتعاونها معنا.

شكر خاص لكل الأساتذة الذين استفدنا منهم كثيراً، والذي بفضلهم أنجزنا هذا العمل.

كما أنوه بالمجهود الذي قدمه لي الأستاذ الكريم فرشيشي جلال كما أشكر كل الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث.

طارق

الملخص

تعالج هذه الدراسة موضوعا لظالما سيطر على اهتمام العديد من الكتاب والباحثين وتشريعات أغلب الدول، ألا وهو أثر محاسبة الإيجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية، وظهرت كتقنية جديدة لتمويل المؤسسات ورفع في أرصدة الأصول، في هذه الدراسة سنحاول تناول هذه التقنية محاسبيا وأثرها على الخصائص النوعية للقوائم المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتصميم استبيان والذي يتكون من أربعة محاور، أي (22) سؤال (4) منها تخص خصائص الديمغرافية للعينة و(18) سؤال التي تدرس الفرضيات، وكل محور من محاور الإستبيان مرتبط بالفرضية الفرعية التابع لها. وقد شملت عينة الدراسة محاسبين ومحافظي حسابات ومدققي حسابات، حيث بلغت عدد الإستثمارات الصالحة للدراسة (40)، والتي تم معالجتها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS نسخة 20. وأهم ما توصلت إليه الدراسة :

- محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في مصداقية القوائم المالية؛
- محاسبة عقود الإيجار لها تأثير في ملائمة القوائم المالية؛
- الرقابة على محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في قابلية فهم القوائم المالية؛
- إدراج محاسبة الإيجار التمويلي في القوائم المالية لها أثر في القابلية للمقارنة.

الكلمات المفتاحية: عقد الإيجار التمويلي، مصداقية، ملائمة، قابلية للفهم، قابلية للمقارنة.

SUMMARY

This search deals with a subject which always been attract the attention of many writers , searchers and laws of many countries. That the effect of the rental counting management on the typical carachteristics of the financial reporting , and it appear as a new techniques to manager the original account , in this research we will try to deal with this counting techniques and its effect on the typical caracters of the financial reporting.

Also to achieve the goals of this memory thesis we design a questionnaire which contain 4 chapters , 22 questions 4 of them are distributed to the population of the sample study , 18 questions are relevant to the hypothesis, and each chapter of these questionnaire chapters is connected to its own hypothesis.

The sample study involves the counters, the counting keepers and the counting controllers. That the number of the questionnaire distributed are 40. Where the use of statistical analysis Software SPSS are 20 version.

The major results of this study:

The financial rental counting has an effect in the quality of the financial reports.

The counting rental contract effects in the reability of the financial reporting.

The control under the financial rental counting make the financial reports easy to understand.

To get the financial rental counting involves in the financial reports make it able to compaire.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
VIII	إهداء
VIII	شكر
VIII	الملخص
VIII	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
VIII	قائمة الرموز
VIII	قائمة الملاحق
VIII	المقدمة العامة
5	الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية
5	المبحث الأول: الجانب النظري للدراسة
5	المطلب الأول: عقود الإيجار التمويلية
9	المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية
12	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
12	المطلب الأول : الدراسات حول عقود الإيجار التمويلي
13	المطلب الثاني : الدراسات حول الخصائص النوعية للقوائم المالية
15	المطلب الثالث: الاختلافات بين الدراسات السابقة والحالية
19	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
20	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
20	المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة
21	المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة
24	المبحث الثاني: نتائج الدراسة
24	المطلب الأول: عرض النتائج
33	المطلب الثاني: تحليل النتائج
41	المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة
45	الخاتمة
46	قائمة المراجع
49	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	الإحصاء الخاص باستمارة الاستبيان	1-2
22	مقياس ليكارت الثلاثي Likert Scale	2-2
26	إجابات المستجوبين حول محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في مصداقية القوائم المالية	3-2
26	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 01	4-2
27	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 02	5-2
27	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 03	6-2
27	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 04	7-2
27	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 05	8-2
28	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 06	9-2
28	إختبار Chi-Square Test لحسن التطابق للبند رقم 6.5.4.3.2.1	10-2
28	إجابات المستجوبين حول محاسبة عقود الإيجار لها تأثير في ملائمة القوائم المالية	11-2
29	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 07	12-2
29	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 08	13-2
29	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 09	14-2
29	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 10	15-2
29	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 11	16-2
30	إختبار Chi-Square Test لحسن التطابق للبند رقم 11.10.9.8.7	17-2
30	إجابات المستجوبين حول محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في قابلية فهم القوائم المالية	18-2
30	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 12	19-2
31	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 13	20-2
31	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 14	21-2
31	إختبار Chi-Square Test لحسن التطابق للبند رقم 14.13.12	22-2
31	إجابات المستجوبين حول إدراج الإيجار التمويل لها أثر في القابلية للمقارنة	23-2
32	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 15	24-2
32	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 16	25-2
32	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 17	26-2
32	التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 18	27-2
33	إختبار Chi-Square Test لحسن التطابق للبند رقم 18.17.16.15	28-2

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
06	نشوء عملية الإئتمان الإيجاري بين الأطراف المستأجر، المؤجر، المورد	01
11	هرم الخصائص النوعية للقوائم المالية	02
21	توزيع الإحصائي لاستثمارات الإئتمان	03
24	عرض الخصائص حسب المؤهل العلمي	04
24	عرض الخصائص حسب الوظيفة	05
25	عرض الخصائص حسب مكان الوظيفة	06
25	عرض الخصائص حسب الخبرة المهنية	07

قائمة الرموز والاختصارات

اللغة العربية	معناه اللغة الأجنبية	الرمز
المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر	Servent International Accounting Standard	IAS17
عرض وتحليل ومناقشة النتائج والفرضيات	RESULTATS ANALYSES DISCRSSIONS	RAD
إختبار كاف تربيعي	Chi-Square Test	χ^2
درجة الحرية	Degrè de libertè	Df
مجلس معايير المحاسبة الدولية	Financial Accounting Standards Bocard	FASB

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
50	استبيان حول أثر محاسبة عقد الإيجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية	01
51	الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	02
52	معامل الثبات الإتساق الداخلي ألفا أكرومباخ	03
53	معامل الثبات الإتساق الداخلي ألفا أكرومباخ لكل بند على حدى	04
53	معامل بيرسون بين محاور الإستبيان	05
54	التكرارات والمتوسطات والانحرافات لكل بند	06

توطئة:

لقد طرأت على الحياة التجارية العديد من العقود والاتفاقيات وذلك لمسايرة التقدم التكنولوجي المتسارع الذي يتسم به هذا العصر، والتي يصعب إدراجها ضمن طائفة العقود التي نظمها المشرع المدني، وكانت بداية هذه العقود في الدول التي يغلب عليها نظام الرأسمالي لما يتسم به النظام من حرية الأفراد في تنظيم عقودهم اعتمادا على سلطان الإدارة وأن العقد شريعة المتعاقدين.

بعد الإيجار التمويلي من الأدوات التي تستعملها المؤسسات في تمويل إستثماراتها بدلا من القروض المضمونة، حيث تطورت تطورا ملحوظ فهي تعتبر أحد أهم الأدوات المالية الحديثة المستعملة في تمويل التجارة والاستثمارات، وذلك لما تقدمه من تسهيلات كبيرة للحصول على أنواع مختلفة من الأصول والضمانات وهذا من الناحية الاقتصادية.

إن البعد الدولي لأنشطة المؤسسات الاقتصادية إلى اتساع الفرص الاستثمارية والتمويلية منها عقود الإيجار التمويلية ولكن لتمتع بهذه الفرص يتطلب إستفناء مجموعة من الضوابط في أسس وشكل ومحتوى القوائم المالية المفصح عنها من المؤسسات الاقتصادية وذلك فيما يخص أساليب وكيفيات إيصال المخرجات النظام المحاسبي إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم، وذلك من خلال ممارسات المحاسبية التي تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وأن تتميز هذه القوائم بالخصائص النوعية للقوائم المالية.

وعلى هذا الأساس فإن تطور محاسبة عقود الإيجار التمويلي والتي أصبحت لها أهمية كبيرة في مصداقية القوائم المالية والتي أصبحت موضع تساؤل أكثر من ذي قبل، خصوصا في مدى قدرة هذه العقود على مسايرة البعد الدولي، وبالتالي فإن استخدام معايير المحاسبة الدولية في عملية إعداد وتجهيز القوائم المالية والذي أصبح مطلب أساسي، بهدف تلبية رغبات مختلف مستخدمي المعلومات المالية، وهذا مادفع بالمشرع الجزائري بتنظيم هذا العقد بموجب الأمر 96-09 المتعلق بالإيجار التمويلي، وأصدر المرسوم التنفيذي يتعلق الأول بالمرسوم التنفيذي رقم 06-90 الذي يحدد كيفيات إشهار الإيجار التمويلي للأصول المنقولة، والمرسوم رقم 06-91 الذي يحدد كيفيات إشهار الإيجار التمويلي للأصول غير منقولة.

ويمكن تناول محاسبة عقد الإيجار التمويلي من زاوية النظر إليه كمصدر من مصادر تمويل المؤسسات، والذي له تأثير على حسابات الأصول في المؤسسة الاقتصادية ومن هنا يمكن صياغة الإشكال الرئيسي:

هل محاسبة عقد الإيجار التمويلي لها تأثير على الخصائص النوعية للقوائم المالية؟

ولتوضيح الموضوع نطرح عدة إشكاليات فرعية :

- مامدى تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على مصداقية القوائم المالية ؟
- هل محاسبة عقود الإيجار التمويلي لها تأثير في ملائمة القوائم المالية؟
- هل إجراءات الرقابة على محاسبة عقود الإيجار التمويلي لها أثر في قابلية فهم للقوائم المالية؟
- هل إدراج محاسبة الإيجار التمويلي لها تأثير في قابلية مقارنة للقوائم المالية؟

ب- الفرضية العامة: محاسبة عقد الإيجار التمويلي لها تأثير في الخصائص النوعية للقوائم المالية.

وللإجابة على الفرضية العامة لابد من الإجابة على الفرضيات الفرعية:

- محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في مصداقية القوائم المالية؛
- محاسبة عقود الإيجار لها تأثير في ملائمة القوائم المالية؛
- الرقابة على محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في قابلية فهم القوائم المالية؛
- إدراج محاسبة الإيجار التمويلي في القوائم المالية لها أثر في القابلية للمقارنة.

ت- أهمية وأهداف البحث:

تكمن أهمية البحث في التعرف على أهمية محاسبة عقود الإيجار التمويلي ومدى تأثيرها على الخصائص النوعية للقوائم المالية، وذلك بعد اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد، وكذلك مدى مواكبة محاسبة الإيجار لتطورات الحاصلة في المعيار المحاسبي السابع عشر.

ث- أسباب إختيار الموضوع:

✓ الأسباب الموضوعية :

- معرفة العوامل المؤثرة على حسابات الأصول والتعرف على طريقة زيادة في قيمة الأصول للمؤسسة الاقتصادية؛
- التطورات الحاصلة في القوائم المالية وذلك بعد إدراج الإيجار المالي في المؤسسة.

✓ الأسباب الذاتية :

- كون الموضوع جديد وغير متداول؛
- البحث له علاقة بمجال تخصصي.

ج- الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

- الحدود المكانية : شملت هذه الدراسة آراء مجموعة من المحاسبين ومحافظي الحسابات ومدققي ومراجعي الحسابات، في مؤسسات وطنية وخاصة ومكاتب محاسبة بولاية ورقلة.
- الحدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمانية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من أفريل واستمرت إلى شهر ماي 2014.

ح- منهج البحث والأدوات المستخدمة :

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وتحقيق أهداف البحث وإثبات الفرضيات، قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين الأول والذي عالج الأدبيات النظرية والتطبيقية، والذي يقوم على المنهج الوصفي والفصل الثاني والذي

عالج الدراسة الميدانية عن طريق الإستبيان، وذلك من خلال تقصي وجهات نظر المحاسبين ومحافظي الحسابات ومدققي ومراجعي الحسابات، بمعالجة أسلوب وبرنامج إحصائي SPSS.

خ- صعوبات البحث:

- قلة الدراسات السابقة التي تتناول الموضوع بشكل مباشر؛
- التجاوب السلبي للمستجوبين، كذالك عدم إرجاع الإستبيانات.

د- هيكل البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة في موضوعنا هذا وإثبات صحة الفرضيات، قسم البحث إلى فصلين:

- الفصل الأول : في هذا الفصل سنتطرق إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول يتناول الجانب النظري للدراسة، بحيث قسم إلى مطلبين المطلب الأول تناول عقد الإيجار التمويلي والمطلب الثاني الخصائص النوعية للقوائم المالية، المبحث الثاني تناول الدراسات السابقة لكل من عقود الإيجار التمويلي والخصائص النوعية للقوائم المالية.
- الفصل الثاني : في هذا الفصل سنتطرق فيه إلى الدراسة الميدانية حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول والذي تناول الطريقة والأدوات لدراسة والمبحث الثاني يتمثل في نتائج الدراسة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد:

لقد ظهر قرض الإيجار كتقنية تمويل سريعة، نتيجة التطور في طرق تمويل الاستثمارات المؤسسة الإقتصادية، مما أدى إلى تطور المعالجات المحاسبية ومواكبة هذا التطور وذلك ضمن المعايير المحاسبية الدولية، هذا إضافة إلى الدور البارز الذي لعبه قرض الإيجار التمويلي في تطوير العديد من القطاعات في المؤسسة الإقتصادية منها تمويل في القطاع الإنتاجي ومنها تمويل في الجانب العقاري وذلك مما يؤدي تأثير على القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية.

المبحث الأول: الجانب النظري للدراسة

تعتبر عقود الإيجار التمويلي أداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية، وإن الممارسات المحاسبية لهذه العقود أدت إلى التأثير في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، لتكون مسايرة للمعايير المحاسبية الدولية وذلك مما يضمن الخصائص النوعية للقوائم المالية.

المطلب الأول : عقود الإيجار التمويلي

الفرع الأول : مفهوم عقد إيجار تمويلي

لقد تعدد التعاريف لعقود الإيجار التمويلي منها:

1- مفهوم عقد الإيجار طبقا للمعيار المحاسبي رقم 17 IAS :

طبقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع عشر يعرف عقد الإيجار على أنه عقد الإيجار على أنه ترتيب ينقل بموجبه المؤجر الحق في استخدام أصل لفترة زمنية متفق عليها مقابل دفعة أو سلسلة دفعات تستحق على المستأجر.¹

2- مفهوم عقد الإيجار طبقا للنصوص التشريعية المتعلقة بالاعتماد الإيجاري في الجزائر:

لقد اختار المشرع الجزائري ترجمة الاعتماد الإيجاري للتعبير والتدليل على عملية قرض الإيجار عبر مختلف القوانين والأوامر المعدة لهذا الغرض، في حين تم اعتماد "عقد الإيجار التمويلي" لتعبير عن قرض الإيجار في مختلف القرارات المحددة لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية.

حيث عرفت المادة الأولى 96-99 قرض الإيجار كعملية تجارية ومالية منجزة بواسطة المصارف والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين أو معنويين كانوا تابعين للقانون العام أو الخاص، كما تنجز عملية قرض الإيجار على أساس عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر ويقع بالضرورة على أصول منقولة أو عقارية ذات استعمال مهني أو على المحلات التجارية أو المؤسسات الحرفية.²

كما عرف عقد الإيجار على أنه " هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفعة أو عدة دفعات.³

ومن هذين التعريفين نستنتج أن عقد الإيجار التمويلي هو

● " عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع ذات الصلة بالملكية أصل إلى المستأجر مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها".

¹ عبد الرزاق خليل، عبيدي نعيمة، مداخلة قرض الإيجار في ظل النظام المحاسبي المالي، ملتقى الدول حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي بالوادي، يوم 17 جانفي 2010.

² الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 19 شعبان 1416 الموافق ل10 يناير 1996 المتعلق بالاعتماد الإيجاري.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الموافق ل28 ربيع الأول عام 1430، الموافق ل25 مارس 2009، ص19.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

الفرع الثاني : مراحل عملية عقد التمويل الإيجاري

و تمر عملية التمويل بالإيجار بثلاثة مراحل:

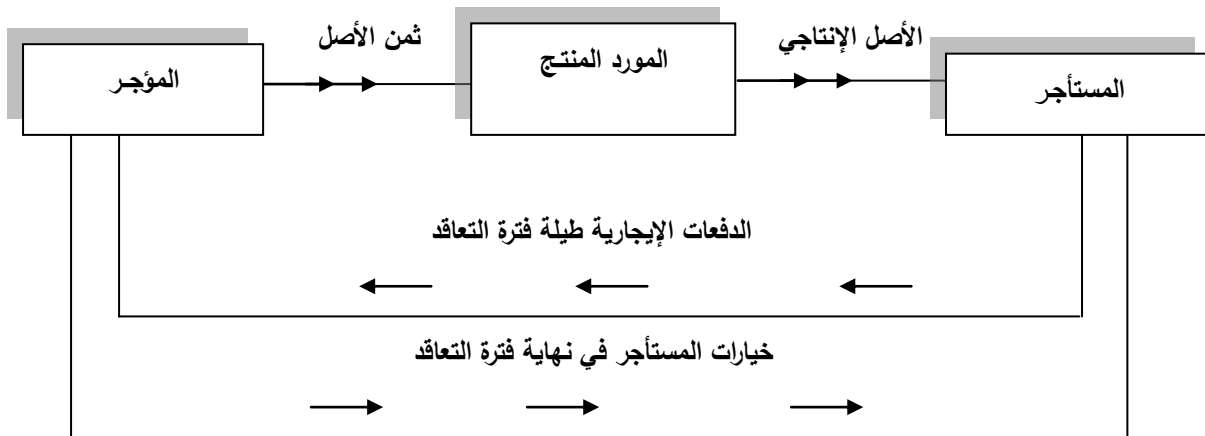
المرحلة الأولى: إنجاز عملية الشراء وفي أغلب الأحيان، يجري الشراء ليس بهدف الشراء فقط و لكن شراء الأصل من أجل تأجيره فيما بعد و هذا يتدخل ثلاثة أشخاص، حيث تشتري مؤسسة التمويل الإيجاري الأصل من المورد لتؤجره إلى المستأجر. **المرحلة الثانية:** تأجير الأصل تطبيقا للأحكام المرتبطة التمويل الإيجاري يسلم المؤجر للمستأجر الأصل الذي يريد تأجيره، فيمكنه من حيازته بسهولة خلال مدة التأجير و يمنحه ضمانا ضد المشاكل الناجمة عن حيازة الأصل المؤجر، و بالمقابل لا يوجد أي ضمان من طرف المستأجر لتأمين استعمال الأصل فيما بعد.

المرحلة الثالثة: انقضاء عملية التمويل الإيجاري وتدعى بمرحلة الخيار بحيث في نهاية مدة التأجير المقدرة في العقد⁴ يجد المستأجر نفسه أمام ثلاث خيارات:

- رفع خيار الشراء المنصوص عليه في العقد مقابل دفع القيمة المتبقية المالية للمؤجر وتمثل عادة 1% إلى 6% من سعر الشراء، و بالتالي اكتساب الأصل والتمتع بالملكية التامة؛
- طلب تجديد العقد و التفاوض مع المؤجر لتسديد أقساط أقل من الأقساط المدفوعة سابقا بالنظر إلى القيمة المتبقية للأصل؛
- إعادة الأصل إلى المؤجر الذي بدوره يبحث عن مستأجر آخر أو يبيع الأصل في سوق التجهيزات المستعملة أو حتى إعادته إلى المورد بعد موافقة هذا الأخير.⁵

و يمكن إظهار سير عملية التمويل الإيجاري حسب الأطراف المشاركة حسب الشكل:

الشكل رقم 01: نشوء عملية الإئتمان الإيجاري بين الأطراف المستأجر، المؤجر، المورد.



المصدر: journal officiel de l'union européenne IAS 17/2004/PARA 4/P84

الفرع الثالث: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي الجديد

⁴ أحمد توفيق بارود، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الإقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة غزة الإسلامية، السنة الجامعية 2010/2011، ص21.

⁵ منتدى ستار تايمز، عقد التأجير التمويلي، تاريخ الإطلاع، 20/04/2014، على الساعة 18:30.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

في هذا النوع من قروض الإيجار يتحمل المستأجر كافة المخاطر ويتمتع بعوائد الملكية، وذلك بعد إستفاء أحد معايير التصنيف الثمانية⁶، وتتم المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي للمؤجر والمستأجر كمايلي:

● بالنسبة للمستأجر: بمجرد مايدخل الأصل تحت مراقبة المستأجر يسجل:

XXXX	XXXX	من حسابات التثبيتات (حسب نوع الأصل المستأجر) إلى - الديون المترتبة عن عقد إيجار التمويل	167	2 x
------	------	--	-----	-----

كما أن دفعات الإيجار المسددة إضافة الفوائد تسجل كل عام كمايلي:

XXXX	XXXX	من ح/- الديون المترتبة عن عقد إيجار تمويلي	167	
XXXX	XXXX	ح/- أعباء الفوائد إلى ح/- الصندوق	661 53	
XXXX	XXXX	ح/- البنك	512	

إضافة إلى ذلك يجب أن يهتك الأصل المستأجر على مدى عمره الإنتاجي الافتراضي :

XXXX	XXXX	من ح/ - مخصصات الإهلاك إلى ح/- إهلاك التثبيتات العينية	281	681
------	------	--	-----	-----

ملاحظة: إذا قرر المستأجر الإحتفاظ بالأصل، وكان عليه أن يدفع لذلك استحقاقا أخيرا يوافق تعاقديا رفع خيار الشراء، فإن مبلغ هذا الاستحقاق الأخير يجب أن يوافق رصيد حساب الديون عن عقد الإيجار، ويأتي تسديد هذا الاستحقاق لتصفية هذا الحساب الخاص بالدين.

XXXX	XXXX	من ح/ الديون المترتبة عن التمويل إلى ح/- الصندوق	53	167
XXXX	XXXX	ح/- البنك	512	

إذا لم يرفع المستأجر خيار الشراء فإن الأصل يعود إلى المؤجر ويتم إخراجها من أصول المستأجر، وهذا الخروج عدم القيمة ينبغي أن لاينجر عنه فائض قيمة أو ناقص قيمة للمستأجر لأن مدة الامتلاك هي نفسها مدة الإيجار، وفي هذه الحالة تتم تصفية حساب الديون 167 بحساب 78 الإسترجاعات عن خسائر القيم والتموينات.

⁶ عبد الرزاق خليل، عبيدي نعيمة، مداخلة قرض الإيجار في الجزائر في ضل النظام المحاسبي المالي، ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي بالوادى، يوم 17 و18 جانفي 2010، ص4.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

	XXXX	من ح/ الديون المترتبة عن التمويل	167
XXXX		إلى ح/- الإسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات	78

- بالنسبة للمؤجر: يظهر مبلغ الأصل الموضوع موضع إيجار تمويل لدى المؤجر في الأصول ضمن حساب القروض والحسابات الدائنة المترتبة عن عقد إيجار التمويلي، وليس في حساب التثبيات العينية حتى لو أحتفظ المؤجر بملكية الأصل على الصعيد القانوني وذلك كمايلي:

	XXXX	من ح/- القروض والحسابات الدائنة المترتبة عن عقد إيجار تمويل	274
XXXX		إلى ح/ الصندوق	53
XXXX		ح/ البنك	512

الدفعات التي يستلمها المؤجر من المستأجر تكون محل إدراج في حسابات المؤجر كمايلي:

	XXXX	من ح/ الصندوق	53
XXXX		إلى ح/ عائدات الحسابات الدائنة	763
XXXX		ح/ القروض والحسابات الدائنة عن إيجار التمويل	274

- عند انتهاء العقد، إذا أحتفظ المستأجر بالأصل ودفع مبلغ الإستحقاق الأخير الموافق لرفع خيار الشراء فإن هذا الدفع يجب أن يوافق لدى المؤجر رصيد حساب الدين الدائن المعني، ويأتي بتالي لتصفية هذا الحساب.⁷

	XXXX	من ح/ الصندوق	53
XXXX		إلى ح/- القروض والحسابات الدائنة عن إيجار التمويل	274

- أما إذا عاد المستأجر الأصل إلى المؤجر، فإن المؤجر يسجل الأصل المستعاد ضمن أصوله في حساب المخزون أو في إستثمارته قصد الانتفاع به أو تأجيرها، بمبلغ خيار الشراء الغير مدفوع، وهو المبلغ الذي يجب أن يوافق رصيد الدين الدائن الذي يبقى مستحقا من المستأجر.⁸

	XXXX	من ح/ - حسابات التثبيات أو ح/- حساب المخزونات	2 x
XXXX		إلى ح/- القروض والحسابات الدائنة عن إيجار التمويل	3 x
XXXX			274

⁷ حجاج منال، الإعتماد الإيجاري، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، السنة الجامعية، 2011/2010، ص66.

⁸ عبد الرزاق خليل، عبيدي نعيمة، مرجع سابق ذكره، ص5.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

الفرع الأول: تحديد الخصائص النوعية للقوائم المالية

إن المعلومات المحاسبية وبغض النظر عن مصدرها الذي قد يكون نابعا من النظام اليدوي، أو من النظام الحوسب أن تتمتع بعدة خصائص نوعية، لكي تكون مفيدة لصاحب القرار، والذي في النهاية أعدت من أجله، ومنه الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، والخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي:

1- المصادقية:

لتكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها، وتتسم المعلومات بالمصادقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الإعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.⁹

وتعد الموثوقية الخاصة الثانية بعد خاصية الملائمة وتتعلق هذه الخاصية بأمانة المعلومات وإمكانية الإعتماد عليها وتتكون هذه

الخاصية من بخصائص فرعية:

- الصدق في التعبير؛
- القابلية للتحقق؛
- الحياد؛
- الجوهر قبل الشكل؛
- الإكتمال.¹⁰

2- القابلية للفهم:

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون للمستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الإقتصادية والمحاسبية، كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعلى كل حال فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية، إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الإقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.¹¹

⁹ د. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، دار النشر الثقافة الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص52.

¹⁰ رضوان حلوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص193.

¹¹ د. أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق ذكره، ص53.

3- الملائمة:

عرفها **FASB** "بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرار عن طريق مساعدة المستخدمين على تكوين تنبؤات للنتائج المستقبلية أو تعزيز التنبؤات السابقة أو تصحيحها، ويمكن للمعلومات المحاسبية أن تكون ملائمة عن طريق تأثيرها على الفهم والأهداف والقرارات".¹²

ولكي تكون المعلومات معينة غير مؤثرة في القرار فإنها ليست ملائمة بالنسبة لهذا القرار، أي أن الملائمة تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار وغياب تلك المعلومات يؤدي عادة إلى إتخاذ قرارات خاطئة، ومن هنا نجد أن التعريف السليم للملائمة هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، والمعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من:

- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية؛
 - تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة؛
 - تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية؛
 - تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.¹³
- وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية.¹⁴

وحسب تصنيف **FASB** فإن للملائمة ثلاث خصائص ثانوية هي:

- القدرة التنبؤية؛
- إمكانية التحقق من التوقعات؛
- التوقيت المناسب.¹⁵

¹² مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والسبعون، 2009، تاريخ الإطلاع 2014/02/23.

¹³ د- رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للقوائم المالية، مجلة التجارة للبحوث العلمية، العدد2، المجلد 42، سنة 2009، ص34.

¹⁴ يوسف محمد جربوع، عبد الله حلس، المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002 للأردن، ص77

¹⁵ نورة علي بن علي الجعدي، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية، بحث متقدم لإستكمال للحصول على درجة اللسانس، في المحاسبة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، السنة الجامعية 2010/2009 .

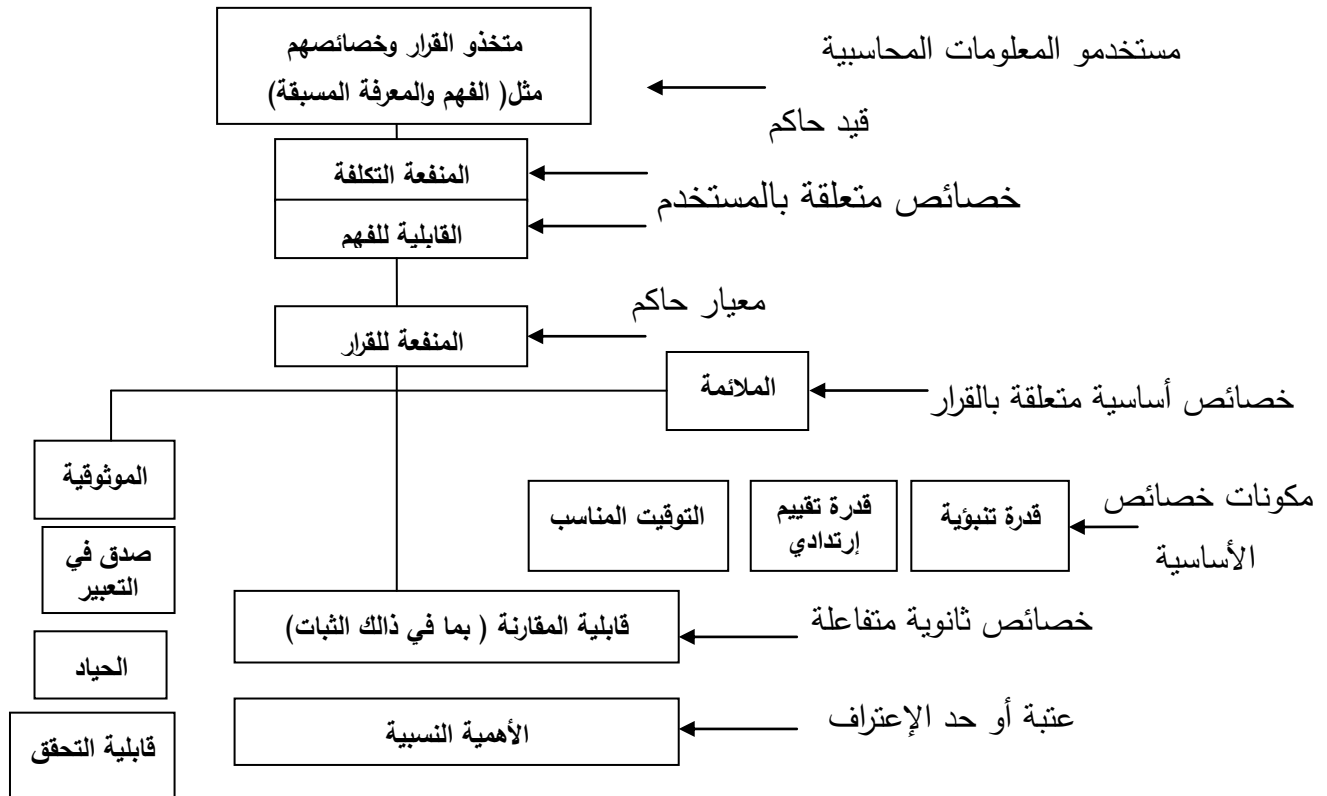
4- القابلية للمقارنة:

من أهم ماتتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأية تغيرات في هذه السياسات وأثار هذه التغيرات، ويجب أن يكون المستخدمين قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة إلى أخرى وبين المنشآت المختلفة.¹⁶ ومن أجل تفعيل قابلية المقارنة فيجب على المنشأة أن تقوم بالإعتراف عن كافة السياسات والطرق والبدائل المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على غرارها، وكذلك التغيرات التي طرأت عليها.

يجب أن تتم المقارنة في ضوء اتساق وثبات أسلوب العرض والتصنيف بحيث إذا تغيرت القيم المقارنة أو أعيد تصنيفها، فيتطلب الأمر إدراج إفصاحات أخرى معينة.¹⁷

الفرع الثاني: تصنيف الخصائص النوعية للقوائم المالية

الشكل رقم 2: هرم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية



المصدر: د. رضوان حلوان، النموذج المحاسبي المعاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 193.

¹⁶ د. أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق ذكره، ص 55

¹⁷ طارق حماد عبد العال، التقارير المالية، الدار الجامعية، 2000، ص 39.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة حول عقود الإيجار التمويلي

الفرع الأول: دراسة أحمد توفيق بارود، 2011 بعنوان: معوقات تطبيق الإيجار التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة حول معرفة معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، وتم تطبيقها على المؤسسات المالية غير المصرفية، كما هدفت الدراسة إلى معرفة نوع المعوقات التي تحول دون استخدام هذا الأسلوب في تمويل المشاريع الاقتصادية من قبل هذه المؤسسات التمويلية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المؤسسات والشركات التمويلية معينة بالمعرفة والدراية بنظام التأجير التمويلي كإحدى الأساليب التمويلية المستحدثة، ولا يتنافى هذا الأسلوب مع سياستها الداخلية، ويوجد لديها تخوف في حال التعامل بهذا الأسلوب من المخاطر المتعلقة بتقلب أسعار الفائدة نظرا لطول الفترة التأجير التمويلي خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، وإن عدم وجود قانون التأجير التمويلي، ووضعه في حيز التنفيذ يقف عائق أمام تطبيق هذا النظام والتداول به.

أوصت الدراسة بالعمل على نشر الثقافة التنموية، وإقرار قانون التأجير التمويلي بين المؤسسات المالية التنموية وجعله في حيز التنفيذ من قبل الجهات المعنية لضمان الحقوق ووجبات أطراف العقد وتسهيل التداول به، وإيجاد نظام لتشجيع هذه المؤسسات التي تتعامل بتأجير التمويلي عبر منحهم إعفاءات وحوافز ضريبية، بالإضافة إلى التخفيض الجمركي على الأصول المستوردة بهدف تأجيرها.

الفرع الثاني: دراسة طالبى خالد، 2011 بعنوان: دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هدفت هذه الدراسة حول معرفة مدى فعالية تقنية الإيجار التمويلي في تلبية الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى أهمية هذه التقنية كبديل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل صعوبة الحصول على التمويل من المصادر التقليدية، وماهية الإجراءات لتفعيل دور الإيجار التمويلي كأداة تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. توصلت هذه الدراسة إلى نتائج والتي كانت كمايلي:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس ونواة الاقتصاديات المعاصرة نظرا لمساهمتها الكبيرة في زيادة النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى الخصائص المميزة لها من مرونة وقدرة على التجديد والتطوير والإبداع، بالإضافة إلى قدرتها الكبيرة على مقاومة الإضرابات والسمود في أوقات الأزمات الاقتصادية، وهذا مايفسر اتجاه كل الاقتصاديات العالمية سواء كانت متقدمة أو نامية للاعتماد عليها في برامجها الاقتصادية؛

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

كما توصل الكاتب في هذه الدراسة إلى أن العقود الإيجارية طيلة مدة الإيجار، واجب على مؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة كل التمويلات المتاحة الأخرى و محاولة الاستفادة منها بأحسن طريقة ممكنة.

الفرع الثالث: دراسة حجاج منال 2011، بعنوان الإعتماد الإيجاري حسب المعيار المحاسبي الدولي 17.

وكانت الدراسة حول مدى توافق معالجة الإعتماد الإيجاري في النظام المحاسبي المالي الجديد مع كل من المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى توافق النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الدولية، كذلك هدفت إلى إبراز مدى التطابق والاختلاف في معالجة الإعتماد الإيجاري وفق النظام المحاسبي المالي الجديد وبين المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والمعيار المحاسبي الإسلامي 08، والتعرف على واقع التطبيق العملي لعناصر الدراسة في كل من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية والإسلامية في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج:

- يوجد الاختلافات بين الأساليب التي اعتمدها عناصر الدراسة فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للإعتماد الإيجاري المالي؛
- إنفراد المعيار المحاسبي الإسلامي بمعالجة مصاريف الصيانة والإصلاح؛
- لم يتطرق النظام المحاسبي المالي لأي من متطلبات العرض والإعتراف لعمليات الإعتماد الإيجاري؛
- وجود قصور في متطلبات الإعتراف حسب المعيار الإسلامي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول الخصائص النوعية للقوائم المالية

الفرع الأول: دراسة نورة علي بن علي الجعدي 2010، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية.

هدفت الدراسة حول مدى افتقار المعلومات المحاسبية الظاهرة القوائم المالية للخصائص النوعية تجعل هذه القوائم مضللة لمستخدميها مما يؤدي إلى إتخاذ غير رشيدة.

وهدفت هذه الدراسة في أن المعلومات الواردة في القوائم المالية تعتبر هي الأساس لمتخذي القرار في إتخاذ قراراتهم كونها تساهم في إتخاذ القرارات السليمة وترشيده، ويعد تحديد الخصائص النوعية بمثابة تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل المستخدمين. النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- أنه لا يعتبر عدم توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية السبب الوحيد وإنما توجد أسباب أخرى تتعلق بالمستخدمين من حيث عدم فهمهم وإدراكهم للبدائل المحاسبية وعدم إلمامهم بالمعايير المنظمة لمهنة المراجعة وأيضا من خلال عدم مقدرتهم على تحليل وتفسير المعلومات المحاسبية وعدم فهمهم وإدراكهم للمعايير المحاسبية المقبولة عموما؛
- عدم توفر بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإمكانية التحقق منها وأيضا بأنه تعبير صادق وعادل عما في القوائم المالية ولديها القدرة التنبؤية التي تساعد متخذي القرارات في التنبؤ بالنتائج في المستقبل؛

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

- عدم استخدام الطرق المناسبة من قبل معدي القوائم المالية في العرض والإعتراف قد يؤدي إلى تضليل المستخدمين من حيث أنه قد يكون يوجد سرعة في إعداد المعلومات المحاسبية وهذا قد يكون على حساب الدقة والاكتمال وعدم التأكد أيضا من خلال الاكتفاء بعرض معلومات عن السنة الراهنة فقط دون إعطائهم قوائم مالية تخص سنوات ماضية حتى يتيح لهم المقارنة.

الفرع الثاني: دراسة أحلام عباس 2013، أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية.

وكانت الدراسة حول مدى تأثير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية، والتي تعد المعلومة حجر الأساس في ترشيد عملية إتخاذ القرار، مما ولا شك فيه أن هذه المعلومة لا تحقق الغاية المنشودة منها إلا إذا كانت تتسم بالخصائص التي تجعلها مفيدة لمستخدميها الذين يعتمدون عليها في إتخاذ قراراتهم باعتبارها تمثل بصدق وعدالة المركز المالي للمؤسسة بصورة صحيحة خلال فترة معينة.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مجموعة من الأهداف التالية:

- إظهار مدى التزام المؤسسات بتوفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في تقاريرها المالية؛
- تسليط الضوء على موضوع جودة التقارير المالية وأهميته بالنسبة لمستخدميها؛
- إبراز أهمية الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والدور الفعال الذي تقدمه في زيادة جودة التقارير المالية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- عدم حرص المؤسسات على توفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في تقاريرها المالية؛
- تساهم الخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية؛
- تساهم الخصائص النوعية الثانوية للمعلومة المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية؛
- تكتسي التقارير المالية أهمية بالغة في مجال ترشيد القرارات.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

المطلب الثالث: التشابه و الإختلافات بين الدراسات السابقة والحالية

الفرع الأول: أوجه الشبه

جميع الدراسات السابقة تناولت متغير من المتغيرات الدراسة الحالية فمنها من تناول عقد الإيجار التمويلي ومنها من تناول الخصائص النوعية، وجميع الدراسات الحالية والسابقة تناول المنهج الوصفي التحليلي.

الفرع الثاني: أوجه الإختلاف

إن الدراسة الحالية تبحث في أثر محاسبة عقد الإيجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية، وذلك من الجانب المحاسبي أما الدراسات السابقة فكانت تبحث في جوانب أخرى وذلك من الجانب المالي:

- 1- دراسة أحمد توفيق بارود 2011 حيث كانت الدراسة تبحث في معوقات تطبيق الإيجار التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الإقتصادية، ومن ثم تطبيقها على المؤسسات المالية غير مصرفية؛
 - 2- دراسة طالبي خالد 2011 تبحث هذه الدراسة في دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى أهمية عقد الإيجار التمويلي كبديل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - 3- دراسة حجاج منال 2011 الإعتماد الإيجاري حسب المعيار المحاسبي الدولي 17، حيث تبحث هذه الدراسة في المعالجة لعقد الإيجار التمويلي حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 مقارنة بالمعيار المحاسبي الإسلامي رقم 08؛
- أما الدراسات السابقة التي تناولت المتغير من الدراسة الحالية:

- 4- دراسة نورة علي بن علي الجمعيدي 2010، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإقتصادية، وكانت الدراسة حول مدى افتقار المعلومات المحاسبية الظاهرة للقوائم المالية للخصائص النوعية تجعل هذه القوائم مضللة لمستخدميها مما يؤدي إلى إتخاذ قرار غير رشيدة؛
- 5- دراسة أحلام عباس 2013، أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية، وكانت الدراسة حول مدى تأثير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية، والتي تعد المعلومة حجر الأساس في ترشيد عملية إتخاذ القرار.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

خلاصة الفصل:

على ضوء مما عرض في الجانب النظري من الدراسة، تطرقنا إلى مفهوم عقد الإيجار التمويلي وذلك حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS 17 ومن جهة أخرى حسب النصوص التشريعية المادة 09-96 التي تحتوي عقد الإيجار التمويلي، وكذلك تناولنا في هذا الجانب مراحل التي يمر بها الإيجار التمويلي والمعالجة المحاسبية له، وشمل الجانب النظري المتغير من الدراسة حيث تم عرض الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية، كذلك تم عرض لمجموعة من الدراسات السابقة منها دراسات الإيجار التمويلي ومنها دراسات الخصائص النوعية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد:

عند دراستنا للفصل الأول، حاولنا إعطاء صورة عامة لعقد الإيجار المالي والخصائص النوعية التي تمتاز بها القوائم المالية، وذلك من منظور المعايير الدولية المحاسبية وحسب المشرع الجزائري، وذلك بإعتبار عقد الإيجار المالي أصبح من الأدوات الحديثة التي تمول المؤسسات الاقتصادية، والتي لها أثر على خصائص النوعية للقوائم المالية لهذه المؤسسات.

كما أن محاسبة الإيجار المالي حسب كل من عناصر الدراسة لها أهمية في تأثير على خصائص النوعية للقوائم المالية، مما يعطينا دافعا لضرورة الإستفادة منه، وضرورة إعطاؤه المكانة اللائقة.

وفي محاولة منا لإلقاء الضوء على هذه التقنية ارتأينا في هذا الفصل أن نقدم دراسة واضحة ومتكاملة لأثر عقد الإيجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية، ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بتصميم إستبيان والذي يتضمن على أربعة محاور وذلك حسب الخصائص النوعية.

المبحث الأول : الطريقة والأدوات

سنتطرق في مبحثنا هذا بشكل منهجي في الدراسة، حيث تحتوي على أساليب جمع البيانات ومنهجية أداة الدراسة والتعرف عليها إضافة إلى ذلك الإختبارات المتعلقة بأداة الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة المراد استجابتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المطلب الأول : الطريقة المعتمدة في الدراسة

الفرع الأول : المنهجية المتبعة في الدراسة

من أجل معالجتنا للموضوع إستخدامنا المنهج الوصفي التحليلي، يعتمد هذا المنهج على تفسير الوضع أي أثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية، وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، كما يتعدى المنهج ذلك من مجرد جمع البيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها وإستخلاص النتائج منها.

الفرع الثاني : مصادر المعلومات

لقد تم الإعتماد في جمع البيانات لهذه الدراسة على مصدرين كتالي:

- 1- المصادر الثانوية : من أجل معالجة الإطار النظري للدراسة إعتدنا على مجموعة من المصادر الثانوية والتي تشمل مجموعة من الكتب والقوانين والمراسيم والتعليمات، والرسائل الجامعية والدراسات السابقة المنشورة والمكتبيات، كذلك المعلومات المتوفرة على شبكة الإنترنت، والتي لها علاقة بالموضوع.
- 2- المصادر الأولية : ولجمع بيانات لهذه الدراسة إستخدمنا الإستبيان كأداة رئيسية حيث تكون الإستبيان من جزئين، الجزء الأول والذي يحتوي على شروط عينة الدراسة، وأما الجزء الثاني فيتكون من أربعة محاور كل محور يعالج أثر عقد الإيجار التمويلي على خاصية من الخصائص النوعية للقوائم المالية.

الفرع الثالث : مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المحاسبين ومحافظي الحسابات والمراجعين ومدقيقي الحسابات، ومنه تم تحديد عينة الدراسة المكونة من محاسبين ومحافظي حسابات بالمؤسسات الوطنية والخاصة والمرجعي ومدقيقي الحسابات الداخليين والخارجيين، وبناء على ذلك تم تحديد عينة الدراسة :

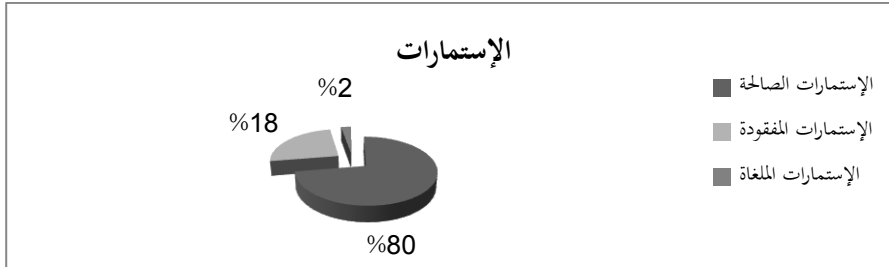
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

جدول رقم (2_1) : الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة
عدد الاستثمارات الموزعة والمعلن عنها	50	%100
عدد الاستثمارات المفقودة والمهملة	9	%18
عدد الاستثمارات الملغاة	1	% 2
عدد الاستثمارات الصالحة	40	% 80

ملاحظة : توزيع الاستبيانات على أفراد عينة الدراسة كانت بطريقة عشوائية مع الأخذ بعين الاعتبار أنه تم تحديد العينة حسب الخصائص المذكورة في الجزء الأول من الإستهبيان.

شكل رقم : توزيع الإحصائي لإستثمارات الإستهبيان



المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني : الأساليب الإحصائية المستخدمة:

الفرع الأول : معالجة الإستهبيان

1- محتوى الإستهبيان :

لقد تضمن الإستهبيان على مقدمة والتي من خلالها قمنا بتعريف على موضوع الدراسة وهو أثر محاسبة الإيجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية، وذلك من أجل تمهيد وإعطاء صورة للمستجوبين بهدف تحفيزهم على الإجابة على أسئلة الإستهبيان وإبداء رأيهم، وأن البيانات المجمعة التي ستحصل عليها لا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط.

ومنه قسمنا الإستهبيان إلى جزئين وهما كتالي :

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

● الجزء الأول : والذي يحتوي مجموعة من الأسئلة لتحديد الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة وهي كالتالي :

- المؤهل العلمي؛
- الوظيفة؛
- مكان الوظيفة؛
- الخبرة المهنية.

● الجزء الثاني : يحتوي هذا الجزء على الأسئلة المتعلقة بفرضيات الدراسة، والذي بدوره يحتوي على أربعة محاور وهي كالتالي:

- المحور الأول : وهو يحتوي على ستة أسئلة والمتعلقة بالفرضية الأولى، وهي أن محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر على مصداقية القوائم المالية؛
- المحور الثاني : وهو يحتوي على خمسة أسئلة والمتعلقة بالفرضية الثانية، وهي أن محاسبة عقد الإيجار التمويلي لها تأثير في ملائمة القوائم المالية؛
- المحور الثالث : يحتوي على ثلاثة أسئلة والمتعلقة بالفرضية الثالثة، وهي أن محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في قابلية الفهم للقوائم المالية؛
- المحور الرابع : يحتوي هذا المحور على أربعة أسئلة والمتعلقة بالفرضية الرابعة، وهي أن إدراج محاسبة الإيجار التمويلي في القوائم المالية لها أثر في مقارنة القوائم.

بالإجمالي إحتوى الإستبيان على 22 سؤال، منها 4 أسئلة خاصة بالتحديد للخصائص الديمغرافية للعينة، و 18 سؤال خاص بالفرضيات المتعلقة بالدراسة، ولقد تم إعداد أسئلة الإستبيان على أساس مقياس "ليكاتر" الثلاثي (Likert Scale) والذي يحتتمل ثلاثة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة لفقرات الاستبيان، ويسهل بالتالي ترميز وتنميط الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (2-2) : مقياس ليكاتر الثلاثي

الرأي (التصنيف)	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة (الوزن)	3	2	1

المصدر: http://site.iugaza.edu.ps/mbarbakh/files/2010/02/questionnaire_analyzis.pd, Consulté le

09/05/2014 à 12:05

2- تحكيم الإستبيان :

بعد إعداد الإستبيان وقبل الانتقال لعملية نشره على عينة الدراسة، يجب أن يخضع إلى عملية التحكيم من قبل الأساتذة وهذا من أجل التأكد من سلامة بناء الإستبيان من مختلف الجوانب.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

3- إختبار ثبات الإتساق الداخلي Cronbach's Alpha :

من أجل إختبار مدى ارتباط أسئلة الإستبيان بموضوع الدراسة والتأكد من مصداقية المستجوبين على الأسئلة لذلك فقد إستخدمنا معامل الإتساق الداخلي ألفا أكرونباخ، يأخذ قيمة بين الصفر والواحد (1,0)، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة معامل ألفا أكرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.¹⁸

الفرع الثاني : البرامج المستخدمة في معالجة البيانات.

1- برنامج (EXCEL) إصدار 2007 : لمعالجة البيانات التي تكون في شكل جداول ليترجمها إلى رسومات بيانية في أعمدة

ودوائر، لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل بغية التحليل الجيد للبيانات التي تم جمعها.

2- برنامج SPSS إصدار 20: وهو برنامج لتحليل إحصائي يسهل صنع القرار حيال موضوع الدراسة من خلال إدارته

للبيانات وتحليله الإحصائي السريع للنتائج، وفيما يلي سنحلل استبيان باستخدام البرنامج.

¹⁸ وليد عبد الرحمن خالد الفراء، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، الندوة العالمية لشباب الإسلام، ص18.

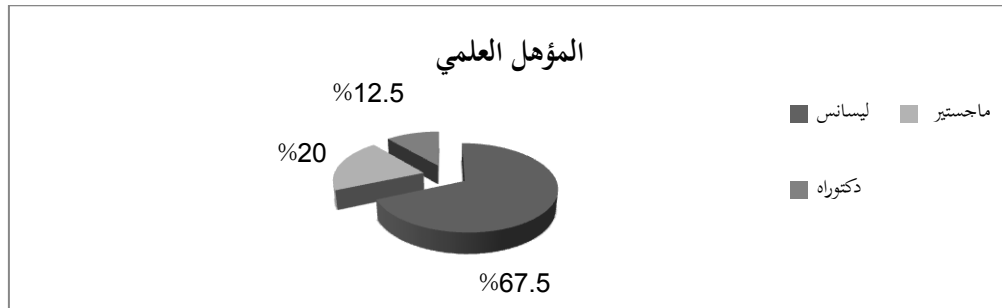
المبحث الثاني: نتائج الدراسة RAD

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة RESULTATS

الفرع الأول : عرض نتائج الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

1- حسب المؤهل العلمي :

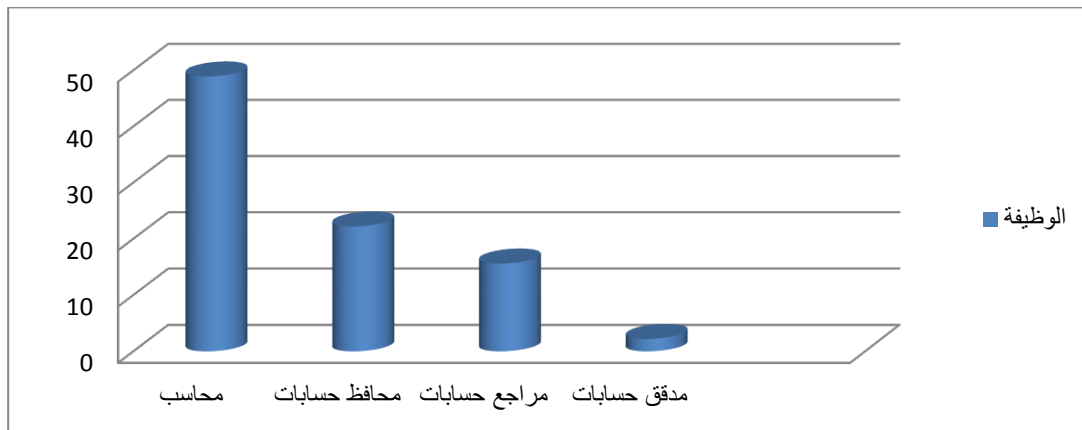
الشكل رقم 04 : عرض الخصائص حسب المؤهل العلمي



من إعداد الطالب حسب برنامج spss

2- حسب الوظيفة :

الشكل رقم 05 : عرض الخصائص حسب الوظيفة

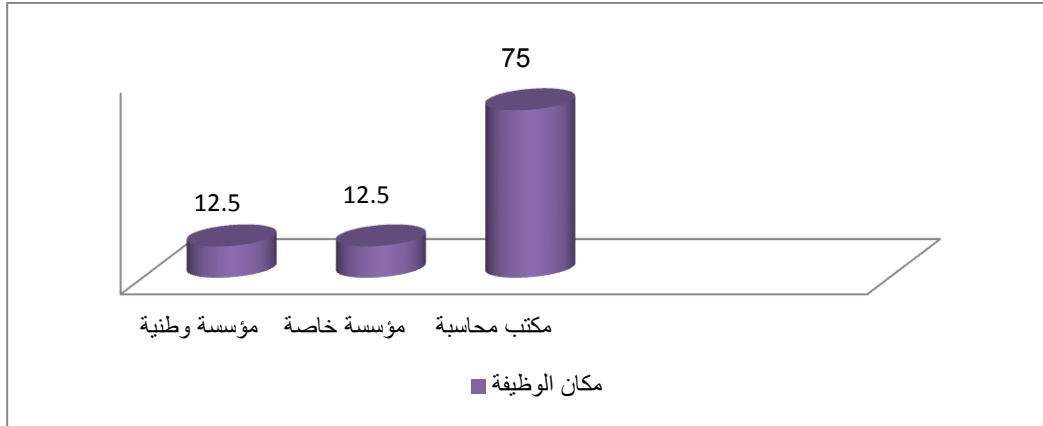


من إعداد الطالب حسب برنامج spss

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

3- حسب مكان الوظيفة :

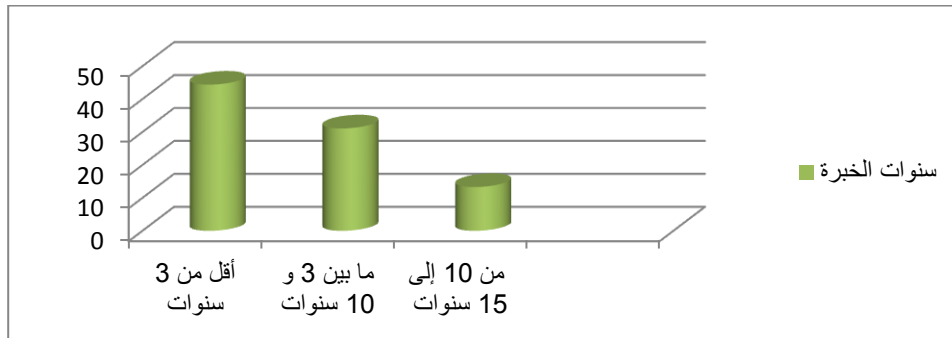
الشكل رقم 06 : عرض الخصائص حسب مكان الوظيفة



من إعداد الطالب حسب برنامج SPSS

4- حسب الخبرة المهنية :

الشكل رقم 06 : عرض الخصائص حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالب حسب برنامج SPSS

الفرع الثاني : معامل ثبات الإتساق الداخلي (Cronbach's Alpha) :

عند تطبيقنا لمعامل الثبات ألفا أكرونباخ على أسئلة الإستبيان للمحاور الأربعة، حيث بلغت قيمة معامل الثبات $\alpha = 0.796$ ، مما يدل ذلك على أن هناك ثبات واتساق داخلي في أسئلة الإستبيان وذلك دلالة على مصداقية أسئلة الإستبيان، أي أن الأسئلة لها ارتباط قوي بموضوع الدراسة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الفرع الثالث : عرض نتائج آراء المستجوبين حول محاور الإستبيان

1- المحور الأول : محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في مصداقية القوائم المالية

الجدول رقم (2-3) : يوضح إجابات المستجوبين حول محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في مصداقية القوائم المالية

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق	محايد	غير موافق	المحور الأول
			التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	
موافق	0.404	2.875	36	3	1	البند رقم 1
			90	7.5	2.5	
موافق	0.530	2.755	33	5	2	البند رقم 2
			82.5	12.5	5	
موافق	0.426	2.850	35	4	1	البند رقم 3
			87.5	10	2.5	
موافق	0.816	2.475	27	5	8	البند رقم 4
			67.5	12.5	20	
موافق	0.843	2.425	26	5	9	البند رقم 5
			65	12.5	22.5	
موافق	0.712	2.575	29	7	4	البند رقم 6
			70	17.5	12.5	
موافق	0.621	2.659	المتوسط العام للمحور الأول			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج spss

الجدول رقم(2-4) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 01

item1			
	Observed N	Expected N	Residual
refus	1	13,3	-12,3
neutre	3	13,3	-10,3
accord	36	13,3	22,7
Total	40		

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الجدول رقم (2-5) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 02

item2

	Observed N	Expected N	Residual
refus	2	13,3	-11,3
neutre	5	13,3	-8,3
accord	33	13,3	19,7
Total	40		

الجدول رقم (2-6) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 03

item3

	Observed N	Expected N	Residual
refus	1	13,3	-12,3
neutre	4	13,3	-9,3
accord	35	13,3	21,7
Total	40		

الجدول رقم (2-7) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 04

item4

	Observed N	Expected N	Residual
refus	8	13,3	-5,3
neutre	5	13,3	-8,3
accord	27	13,3	13,7
Total	40		

الجدول رقم (2-8) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 05

item5

	Observed N	Expected N	Residual
refus	9	13,3	-4,3
neutre	5	13,3	-8,3
accord	26	13,3	12,7
Total	40		

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الجدول رقم(2-9) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 06

item6

	Observed N	Expected N	Residual
refus	4	13,3	-9,3
neutre	7	13,3	-6,3
accord	29	13,3	15,7
Total	40		

الجدول رقم(2-10) : يوضح إختبار **Chi-Square Test** لحسن التطابق للبند رقم 6.5.4.3.2.1 والتي تمثل المحور الأول

Test Statistics

	item1	item2	item3	item4	item5	item6
Chi-Square ^a	57,950	43,850	53,150	21,350	18,650	27,950
df	2	2	2	2	2	2
Asymp. Sig.	,000	,000	,000	,000	,000	,000

a. 0 cells (,0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 13,3.

المحور الثاني : محاسبة عقود الإيجار لها تأثير في ملائمة القوائم المالية

الجدول رقم (2-11) : يوضح إجابات المستجوبين حول محاسبة عقود الإيجار لها تأثير في ملائمة القوائم المالية

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق	محايد	غير موافق	المحور الثاني
			التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	
غير موافق	0.744	1.625	4	11	25	البند رقم 1
			17.5	27.5	55	
موافق	0.747	2.575	30	4	6	البند رقم 2
			72.5	12.5	15	
موافق	0.579	2.650	32	5	3	البند رقم 3
			70	25	5	
موافق	0.516	2.800	34	4	2	البند رقم 4
			85	10	5	
موافق	0.747	2.575	31	4	2	البند رقم 5
			72.5	12.5	15	
موافق	0.666	2.445	المتوسط العام للمحور الثاني			

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الجدول رقم(2-12) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 07

item7

	Observed N	Expected N	Residual
refus	25	13,3	11,7
neutre	11	13,3	-2,3
accord	4	13,3	-9,3
Total	40		

الجدول رقم(2-13) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 08

item8

	Observed N	Expected N	Residual
refus	6	13,3	-7,3
neutre	4	13,3	-9,3
accord	30	13,3	16,7
Total	40		

الجدول رقم(2-14) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 09

itm9

	Observed N	Expected N	Residual
refus	3	13,3	-10,3
neutre	5	13,3	-8,3
accord	32	13,3	18,7
Total	40		

الجدول رقم(2-15) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 10

item10

	Observed N	Expected N	Residual
refus	2	13,3	-11,3
neutre	4	13,3	-9,3
accord	34	13,3	20,7
Total	40		

الجدول رقم(2-16) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 11

item11

	Observed N	Expected N	Residual
refus	5	13,3	-8,3
neutre	4	13,3	-9,3
accord	31	13,3	17,7
Total	40		

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الجدول رقم(2-17) : يوضح إختبار **Chi-Square Test** لحسن التطابق للبند رقم 11.10.9.8.7 والتي تمثل المحور الثاني

Test Statistics

	item7	item8	itm9	item10	item11
Chi-Square ^a	17,150	31,400	39,350	48,200	35,150
df	2	2	2	2	2
Asymp. Sig.	,000	,000	,000	,000	,000

a. 0 cells (,0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 13,3.

المحور الثالث : الرقابة على محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في قابلية فهم القوائم المالية

الجدول رقم(2-18) : يوضح إجابات المستجوبين حول محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في قابلية فهم القوائم المالية

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق	محايد	غير موافق	المحور الثالث
			التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	
غير موافق	0.598	1.752	12	6	22	البند رقم 1
			7.5	12.5	80	
موافق	0.505	2.725	30	8	2	البند رقم 2
			75	22.5	2.5	
موافق	0.662	2.650	29	7	4	البند رقم 3
			75	15	10	
موافق	0.588	2.375	المتوسط العام للمحور الثالث			

الجدول رقم(2-19) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 12

Item12

	Observed N	Expected N	Residual
refus	22	13.3	17.7
neutre	6	13.3	-8.3
accord	12	13.3	-,9.3
total	40		100,0

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الجدول رقم(2-20) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 13

item13

	Observed N	Expected N	Residual
refus	2	13,3	-11,3
neutre	8	13,3	-5,3
accord	30	13,3	16,7
Total	40		

الجدول رقم(2-21) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 14

item14

	Observed N	Expected N	Residual
refus	4	13,3	-9,3
neutre	7	13,3	-6,3
accord	29	13,3	15,7
Total	40		

الجدول رقم(2-22) : يوضح إختبار **Chi-Square Test** لحسن التطابق للبند رقم 14.13.12 والتي تمثل المحور الثالث

Test Statistics

	item12	item13	item14
Chi-Square ^a	35,150	32,600	27,950
df	2	2	2
Asymp. Sig.	,000	,000	,000

a. 0 cells (,0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 13,3.

المحور الرابع : إدراج محاسبة الإيجار التمويلي في القوائم المالية لها أثر في القابلية للمقارنة

الجدول رقم (2-23) : يوضح إجابات المستجوبين حول إدراج محاسبة الإيجار التمويلي في القوائم المالية لها أثر في القابلية

للمقارنة

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق	محايد	غير موافق	المحور الرابع
			التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	
موافق	0.479	2.775	31	7	2	البند رقم 1
			80	17.5	2.5	
موافق	0.607	2.700	29	7	4	البند رقم 2
			77.5	15	7.5	
مهافة	0.693	2.675	32	2	6	البند رقم 3

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

			80	7.5	12.5	
غير موافق	0.740	1.375	5	4	33	البند رقم 4
			15	7.5	77.5	
موافق	0.629	2.381	المتوسط العام للمحور الرابع			

الجدول رقم(2-24) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 15

item15

	Observed N	Expected N	Residual
refus	2	13,3	-11,3
neutre	7	13,3	-6,3
accord	31	13,3	17,7
Total	40		

الجدول رقم(2-25) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 16

item16

	Observed N	Expected N	Residual
refus	4	13,3	-9,3
neutre	7	13,3	-6,3
accord	29	13,3	15,7
Total	40		

الجدول رقم(2-26) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 17

item17

	Observed N	Expected N	Residual
refus	6	13,3	-7,3
neutre	2	13,3	-11,3
accord	32	13,3	18,7
Total	40		

الجدول رقم(2-27) : يوضح التكرار المشاهد والتكرار المتوقع لإجابات العينة N=40 على البند رقم 18

item18

	Observed N	Expected N	Residual
refus	33	13,3	19,7
neutre	2	13,3	-11,3
accord	5	13,3	-8,3
Total	40		

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الجدول رقم(2-28) :يوضح إختبار **Chi-Square Test** لحسن التطابق للبيانات رقم 15.16.17.18 والتي تمثل المحور الرابع

Test Statistics

	item15	item16	item17	item18
Chi-Square ^a	36,050	27,950	39,800	43,850
df	2	2	2	2
Asymp. Sig.	,000	,000	,000	,000

a. 0 cells (,0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 13,3.

المطلب الثاني : تحليل النتائج ANALYSES

المحور الأول : محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في مصداقية القوائم المالية

1- البند رقم 01 : الإعتراف عن الأصل المستأجر بصافي القيمة المسجلة في تاريخ الميزانية لها أثر مصداقية القوائم المالية.

يبين الجدول رقم (2-3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند الأول، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند الأول بـ: (2.875) والانحراف المعياري بـ: (0.404)، وبوضع المتوسط الحسابي على سلم ليكرت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو موافق، مما يدل على أن الإعتراف عن الأصل المستأجر بصافي القيمة المسجلة في تاريخ الميزانية لها أثر مصداقية القوائم المالية.

وبالنظر للجدول رقم (2-4) والجدول رقم (2-10)، موافق=36، حيادي=3، غير موافق=1، قيمة $\chi^2 = 57.95$ عند $\alpha = 0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig = 0.000 > \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائياً لصالح الاختيار موافق.

ومنه نستنتج أن الإعتراف عن الأصل المستأجر بصافي القيمة المسجلة في تاريخ الميزانية يزيد في مصداقية القوائم المالية.

2- البند رقم 02 : عدم حصول المستأجر على حق ملكية الأصل وحصوله على مكاسب وخسائر هذا الأصل تؤثر في مصداقية القوائم المالية.

يبين الجدول رقم (2-3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند الثاني، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند الثاني بـ: (2.755) والانحراف المعياري بـ: (0.530)، وبوضع المتوسط الحسابي على سلم ليكرت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو موافق، مما يدل على عدم حصول المستأجر على حق ملكية الأصل وحصوله على مكاسب وخسائر هذا الأصل تؤثر في مصداقية القوائم المالية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

وبالنظر للجدول رقم (2-5) والجدول رقم (2-10)، موافق=33، حيادي=5، غير موافق=2، قيمة $\chi^2=43.85$ عند $\alpha = 0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig > 0.000 = \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائياً لصالح الاختيار موافق.

ومنه نستنتج أن عدم حصول المستأجر على حق ملكية الأصل وحصوله على مكاسب وخسائر هذا الأصل تؤثر في مصداقية القوائم المالية.

3- البند رقم 03 : إلغاء المستأجر لعقد الإيجار التمويلي وتحمله لخسارة المؤجر المتعلقة بالإلغاء تؤثر على مصداقية القوائم المالية
يبين الجدول رقم (2-3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند الثالث، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند الثالث بـ: (2.850) والانحراف المعياري بـ: (0.426)، وبوضع المتوسط الحسابي على سلم ليكارت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو موافق، مما يدل على أن إلغاء لعقد الإيجار التمويلي وتحمله لخسارة المؤجر المتعلقة بالإلغاء تؤثر على مصداقية القوائم المالية.

وبالنظر للجدول رقم (2-6) والجدول رقم (2-10)، موافق=35، حيادي=4، غير موافق=1، قيمة $\chi^2=53.15$ عند $\alpha = 0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig > 0.000 = \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائياً لصالح الاختيار موافق.

ومنه نستنتج أن إلغاء المستأجر لعقد الإيجار التمويلي وتحمله لخسارة المؤجر المتعلقة بالإلغاء تؤثر على مصداقية القوائم المالية.

4- البند رقم 04 : تحمل المستأجر للمكاسب أو الخسائر من التقلبات في القيمة العادلة للأصل المتبقي قد يؤثر على مصداقية القوائم المالية

يبين الجدول رقم (2-3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند الرابع، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند الرابع بـ: (2.475) والانحراف المعياري بـ: (0.816)، وبوضع المتوسط الحسابي على سلم ليكارت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو موافق، مما يدل على أن تحمل المستأجر للمكاسب أو الخسائر من التقلبات في القيمة العادلة للأصل المتبقي قد يؤثر على مصداقية القوائم المالية.

وبالنظر للجدول رقم (2-7) والجدول رقم (2-10)، موافق=27، حيادي=5، غير موافق=8، قيمة $\chi^2=21.35$ عند $\alpha = 0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig > 0.000 = \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائياً لصالح الاختيار موافق.

ومنه نستنتج أن تحمل المستأجر للمكاسب أو الخسائر من التقلبات في القيمة العادلة للأصل المتبقي قد يؤثر على مصداقية القوائم المالية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

5- البند رقم 05 : الإيجار لفترة ثانية بإيجار أقل من الإيجار السائد في السوق قد تؤثر في مصداقية القوائم المالية

يبين الجدول رقم (2-3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند الخامس، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند الخامس بـ: (2.425) والانحراف المعياري بـ: (0.843)، وبوضع المتوسط الحسابي على سلم ليكارت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو موافق، مما يدل على أن الإيجار لفترة ثانية بإيجار أقل من الإيجار السائد في السوق قد تؤثر في مصداقية القوائم المالية.

وبالنظر للجدول رقم (2-8) والجدول رقم (2-10)، موافق=26، حيادي=5، غير موافق=9، قيمة $N_2=18.65$ عند $\alpha = 0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig = 0.000 > \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائياً لصالح الاختيار موافق.

ومنه نستنتج أن الإيجار لفترة ثانية بإيجار أقل من الإيجار السائد في السوق قد تؤثر في مصداقية القوائم المالية.

6- البند رقم 06 : انخفاض قيمة الأصل في الإيجار التمويلي لها تأثير على مصداقية القوائم المالية

يبين الجدول رقم (2-3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند السادس، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند السادس بـ: (2.575) والانحراف المعياري بـ: (0.712)، وبوضع المتوسط الحسابي على سلم ليكارت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو موافق، مما يدل على أن انخفاض قيمة الأصل في الإيجار التمويلي لها تأثير على مصداقية القوائم المالية.

وبالنظر للجدول رقم (2-9) والجدول رقم (2-10)، موافق=26، حيادي=7، غير موافق=4، قيمة $N_2=27.95$ عند $\alpha = 0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig = 0.000 > \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائياً لصالح الاختيار موافق.

ومنه نستنتج أن انخفاض قيمة الأصل في الإيجار التمويلي لها تأثير على مصداقية القوائم المالية.

المحور الثاني : محاسبة عقود الإيجار لها تأثير في ملائمة القوائم المالية

1- البند رقم 07 : الإعتراف بكامل المبلغ الأصل في الميزانية يعد غير مناسب في القوائم المالية

يبين الجدول رقم (2-11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند السابع، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند السابع بـ: (1.625) والانحراف المعياري بـ: (0.744)، وبوضع المتوسط الحسابي على سلم

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

ليكارت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو غير موافق، مما يدل على أن الإعراف بكامل مبلغ الأصل في الميزانية يعد مناسب في القوائم المالية

وبالنظر للجدول رقم (2-13) والجدول رقم (2-17)، موافق=4، حيادي=11، غير موافق=25، قيمة $\chi^2=17.15$ عند $\alpha=0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig = 0.000 > \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائيا لصالح الاختيار غير موافق.

ومنه نستنتج أن الإعراف بكامل المبلغ الأصل في الميزانية يعد مناسب في القوائم المالية.

2- البند رقم 08 : عدم الإعراف على المطلوبات للأصل في القوائم المالية على أنها خصوم من الأصل المستأجر تكون غير مناسبة في عملية إتخاذ القرار.

يبين الجدول رقم (2-11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند الثامن، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند الثامن بـ: (2.575) والانحراف المعياري بـ: (0.747)، وبوضع المتوسط الحسابي على سلم ليكارت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو موافق، مما يدل على أن عدم الإعراف على المطلوبات للأصل في القوائم المالية على أنها خصوم من الأصل المستأجر تكون غير مناسبة في عملية إتخاذ القرار.

وبالنظر للجدول رقم (2-13) والجدول رقم (2-17)، موافق=30، حيادي=4، غير موافق=6، قيمة $\chi^2=31.40$ عند $\alpha=0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig = 0.000 > \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائيا لصالح الاختيار موافق.

ومنه نستنتج أن عدم الإعراف على المطلوبات للأصل في القوائم المالية على أنها خصوم من الأصل المستأجر تكون غير مناسبة في عملية إتخاذ القرار.

3- البند رقم 09 : التكاليف المباشرة الأولية يتم الإعراف بها ضمن مبلغ الأصل المستأجر تزيد في ملائمة القوائم المالية

يبين الجدول رقم (2-11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند التاسع، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند التاسع بـ: (2.650) والانحراف المعياري بـ: (0.579)، وبوضع المتوسط الحسابي على سلم ليكارت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو موافق، مما يدل على أن التكاليف المباشرة الأولية يتم الإعراف بها ضمن مبلغ الأصل المستأجر تزيد في ملائمة القوائم المالية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

وبالنظر للجدول رقم (2-14) والجدول رقم (2-17)، موافق=32، حيادي=5، غير موافق=3، قيمة $\chi^2=39.35$ عند $\alpha=0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig > 0.000 = \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائياً لصالح الاختيار موافق.

ومنه نستنتج أن التكاليف المباشرة الأولية يتم الإعتراف بها ضمن مبلغ الأصل المستأجر تزيد في ملائمة القوائم المالية.

4- البند رقم 10 : عدم الإعتراف بإنخفاض قيمة الأصل المستأجر تؤثر في ملائمة القوائم المالية

يبين الجدول رقم (2-11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند العاشر، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند العاشر بـ : (2.800) والانحراف المعياري بـ : (0.516)، وبوضع المتوسط الحسابي على سلم ليكارت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو موافق، مما يدل على أن عدم الإعتراف بإنخفاض قيمة الأصل المستأجر تؤثر في ملائمة القوائم المالية.

وبالنظر للجدول رقم (2-15) والجدول رقم (2-17)، موافق=34، حيادي=4، غير موافق=2، قيمة $\chi^2=48.20$ عند $\alpha=0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig > 0.000 = \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائياً لصالح الاختيار موافق.

ومنه نستنتج أن عدم الإعتراف بإنخفاض قيمة الأصل المستأجر تؤثر في ملائمة القوائم المالية.

5- البند رقم 11 : تسجيل إهلاك الأصل المستأجر كبقية الكيانات الموجودة داخل المؤسسة لا يؤثر ذلك على الملائمة في القوائم المالية.

يبين الجدول رقم (2-11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند إحدى عشر، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند إحدى عشر بـ : (2.575) والانحراف المعياري بـ : (0.747)، وبوضع المتوسط الحسابي على سلم ليكارت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو موافق، مما يدل على أن تسجيل إهلاك الأصل المستأجر كبقية الكيانات الموجودة داخل المؤسسة لا يؤثر ذلك على الملائمة في القوائم المالية.

وبالنظر للجدول رقم (2-16) والجدول رقم (2-17)، موافق=31، حيادي=4، غير موافق=5، قيمة $\chi^2=35.15$ عند $\alpha=0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig > 0.000 = \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائياً لصالح الاختيار موافق.

ومنه نستنتج أن تسجيل إهلاك الأصل المستأجر كبقية الكيانات الموجودة داخل المؤسسة لا يؤثر ذلك على الملائمة في القوائم المالية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

المحور الثالث: الرقابة على محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في قابلية فهم القوائم المالية

1- البند رقم 12: مستخدمو القوائم المالية على دراية لمحاسبة الإيجار التمويلي

يبين الجدول رقم (2-18) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند الثاني عشر، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند الثاني عشر بـ: (1.752) والانحراف المعياري بـ: (0.598)، وبوضع المتوسط الحسابي على سلم ليكارت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو محايد، مما يدل على أن مستخدمو القوائم المالية على دراية لمحاسبة الإيجار التمويلي.

وبالنظر للجدول رقم (2-19) والجدول رقم (2-28)، موافق=12، حيادي=6، غير موافق=22، قيمة $N_2=35.15$ عند $\alpha=0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig > 0.000 = \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائياً لصالح الاختيار غير موافق.

ومنه نستنتج أن مستخدمو القوائم المالية ليسوا على دراية لمحاسبة الإيجار التمويلي.

2- البند رقم 13: يستطيع مستخدمو القوائم المالية الذي لديهم مستوى معقول من الدراية والفهم المحاسبي الاستفادة من مخرجات النظام المحاسبي.

يبين الجدول رقم (2-18) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند الثالث عشر، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند الثالث عشر بـ: (2.725) والانحراف المعياري بـ: (0.505)، وبوضع المتوسط الحسابي على سلم ليكارت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو موافق، مما يدل على أن يستطيع مستخدمو القوائم المالية الذي لديهم مستوى معقول من الدراية والفهم المحاسبي الاستفادة من مخرجات النظام المحاسبي.

وبالنظر للجدول رقم (2-20) والجدول رقم (2-22)، موافق=30، حيادي=8، غير موافق=2، قيمة $N_2=32.60$ عند $\alpha=0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig > 0.000 = \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائياً لصالح الاختيار موافق.

ومنه نستنتج أن يستطيع مستخدمو القوائم المالية الذي لديهم مستوى معقول من الدراية والفهم المحاسبي الاستفادة من مخرجات النظام المحاسبي.

3- البند رقم 14 : سهولة التعامل مع القوائم لعدم وجود تعقيدات في محاسبة الإيجار التمويلي

يبين الجدول رقم (2-18) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند الرابع عشر، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند الرابع عشر بـ : (2.650) والانحراف المعياري بـ : (0.662)، وبوضع المتوسط الحسابي على

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

سلم ليكارت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو موافق، مما يدل على أن سهولة التعامل مع القوائم لعدم وجود تعقيدات في محاسبة الإيجار التمويلي.

وبالنظر للجدول رقم (21-2) والجدول رقم (22-2)، موافق=29، حيادي=7، غير موافق=4، قيمة $\chi^2=27.95$ عند $\alpha=0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig > 0.000 = \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائيا لصالح الاختيار موافق.

ومنه نستنتج أن سهولة التعامل مع القوائم لعدم وجود تعقيدات في محاسبة الإيجار التمويلي.

المحور الرابع : إدراج محاسبة الإيجار التمويلي في القوائم المالية لها أثر في القابلية للمقارنة

1- البند رقم 15 : يستفيد مستخدمو القوائم المالية من الاعتراف عن القيمة الحالية للأصل المستأجر في إعداد المقارنة للقوائم المالية.

يبين الجدول رقم (23-2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند الخامس عشر، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند الخامس عشر بـ : (2.755) والانحراف المعياري بـ : (0.479)، وبوضع المتوسط الحسابي على سلم ليكارت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو موافق، مما يدل على أن يستفيد مستخدمو القوائم المالية من الاعتراف عن القيمة الحالية للأصل المستأجر في إعداد المقارنة للقوائم المالية.

وبالنظر للجدول رقم (24-2) والجدول رقم (28-2)، موافق=31، حيادي=7، غير موافق=2، قيمة $\chi^2=36.05$ عند $\alpha=0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig > 0.000 = \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائيا لصالح الاختيار موافق.

ومنه نستنتج أن يستفيد مستخدمو القوائم المالية من الاعتراف عن القيمة الحالية للأصل المستأجر في إعداد المقارنة للقوائم المالية.

2- البند رقم 16 : الاعتراف عن الإيجارات المحتملة المعترف بها في الدخل للفترة ليس لها تأثير في إعداد المقارنة للقوائم المالية

يبين الجدول رقم (23-2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند السادس عشر، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند السادس عشر بـ : (2.700) والانحراف المعياري بـ : (0.607)، وبوضع المتوسط الحسابي على سلم ليكارت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو موافق، مما يدل على أن الاعتراف عن الإيجارات المحتملة المعترف بها في الدخل للفترة ليس لها تأثير في إعداد المقارنة للقوائم المالية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

وبالنظر للجدول رقم (2-25) والجدول رقم (2-28)، موافق=29، حيادي=7، غير موافق=2، قيمة $\chi^2=27.97$ عند $\alpha=0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig > 0.000 = \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائياً لصالح الاختيار موافق.

ومنه نستنتج أن الإعتراف عن الإيجارات المحتملة المعترف بها في الدخل للفترة ليس لها تأثير في إعداد المقارنة للقوائم المالية.

3- البند رقم 17 : الإعتراف عن إجمالي الدفعات الإيجار وقيمتها الحالية لكل فترة زمنية معينة، تؤثر في قابلية مقارنة القوائم المالية

يبين الجدول رقم (2-23) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند السابع عشر، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند السابع عشر بـ: (2.675) والانحراف المعياري بـ: (0.693)، وبوضع المتوسط الحسابي على سلم ليكارت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو موافق، مما يدل على أن الإعتراف عن إجمالي الدفعات الإيجار وقيمتها الحالية لكل فترة زمنية معينة، تؤثر في قابلية مقارنة القوائم المالية.

وبالنظر للجدول رقم (2-26) والجدول رقم (2-28)، موافق=32، حيادي=2، غير موافق=6، قيمة $\chi^2=39.50$ عند $\alpha=0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig > 0.000 = \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائياً لصالح الاختيار موافق.

ومنه نستنتج أن الإعتراف عن إجمالي الدفعات الإيجار وقيمتها الحالية لكل فترة زمنية معينة، تؤثر في قابلية مقارنة القوائم المالية.

4- البند رقم 18 : المدة التي يهتك فيها الأصل مساوية إلى مدة عقد الإيجار التمويلي، ليس لها تأثير في مقارنة القوائم المالية

يبين الجدول رقم (2-23) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبند الثامن عشر، حيث حددت نتائج تحليل الإحصائي المتوسط الحسابي لبند الثامن عشر بـ: (1.375) والانحراف المعياري بـ: (0.740)، وبوضع المتوسط الحسابي على سلم ليكارت نلاحظ أن الإجابات تتجه نحو محايد، مما يدل على أن المدة التي يهتك فيها الأصل مساوية إلى مدة عقد الإيجار التمويلي، ليس لها تأثير في مقارنة القوائم المالية.

وبالنظر للجدول رقم (2-27) والجدول رقم (2-28)، موافق=33، حيادي=4، غير موافق=5، قيمة $\chi^2=43.85$ عند $\alpha=0.05$ ، ودرجة الحرية $df=2$ ، ومستوى الدلالة $Asymp.sig > 0.000 = \alpha = 0.05$ ، مما يعني أن هناك فرق دال إحصائياً لصالح الاختيار موافق.

ومنه نستنتج أن المدة التي يهتك فيها الأصل مساوية إلى مدة عقد الإيجار التمويلي، ليس لها تأثير في مقارنة القوائم المالية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

المطلب الثالث : مناقشة النتائج والفرضيات DISCRSSIONS

المحور الأول: محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في مصداقية القوائم المالية

لاحظنا من خلال تحليل البنود 6.5.4.3.2.1 والتي تشكل بنود المحور الأول أن المتوسط العام لهذه العبارات حددت ب : $ME=2.659$ وبوضع المتوسط الحسابي العام للمحور الأول على سلم ليكارت فنلاحظ فرق دال إحصائيا لصالح موافق مما يعني :

أن الإعتراف عن الأصل المستأجر بصافي القيمة المسجلة في تاريخ الميزانية يزيد في مصداقية القوائم المالية، وأن عدم حصول المستأجر على حق ملكية الأصل وحصوله على مكاسب وخسائر هذا الأصل تؤثر في مصداقية القوائم المالية، وأن إلغاء المستأجر لعقد الإيجار التمويلي وتحمله لخسارة المؤجر المتعلقة بالإلغاء تؤثر على مصداقية القوائم المالية، وأن تحمل المستأجر للمكاسب أو الخسائر من التقلبات في القيمة العادلة للأصل المتبقي قد يؤثر على مصداقية القوائم المالية، وأن الإيجار لفترة ثانية بإيجار أقل من الإيجار السائد في السوق قد تؤثر في مصداقية القوائم المالية، وأن انخفاض قيمة الأصل في الإيجار التمويلي لها تأثير على مصداقية القوائم المالية.

ومنه نستنتج أن الفرضية الأولى للدراسة قد تحققت وهي أن محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في مصداقية القوائم المالية.

المحور الثاني : محاسبة عقود الإيجار لها تأثير في ملائمة القوائم المالية

لاحظنا من خلال تحليل البنود 11.10.9.8.7 والتي تشكل بنود المحور الثاني أن المتوسط العام لهذه العبارات حددت ب: $ME=2.445$ وبوضع المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني على سلم ليكارت فنلاحظ فرق دال إحصائيا لصالح الاختيار موافق مما يعني :

أن الإعتراف بكامل المبلغ الأصل في الميزانية يعد مناسب في القوائم المالية، وأن عدم الإعتراف على المطالبات للأصل في القوائم المالية على أنها خصوم من الأصل المستأجر تكون غير مناسبة في عملية إتخاذ القرار، و أن التكاليف المباشرة الأولية يتم الإعتراف بها ضمن مبلغ الأصل المستأجر تزيد في ملائمة القوائم المالية، و أن عدم الإعتراف بإنخفاض قيمة الأصل المستأجر تؤثر في ملائمة القوائم المالية، وتسجيل إهلاك الأصل المستأجر كبقية الكيانات الموجودة داخل المؤسسة لا يؤثر ذلك على الملائمة في القوائم المالية.

ومنه نستنتج أن الفرضية الثانية للدراسة قد تحققت وهي أن محاسبة عقود الإيجار لها تأثير في ملائمة القوائم المالية

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

المحور الثالث : الرقابة على محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في قابلية فهم القوائم المالية

لاحظنا من خلال تحليل البنود 14.13.12 والتي تشكل بنود المحور الثالث أن المتوسط العام لهذه العبارات حددت بـ: $ME=2.375$ بوضع المتوسط العام للمحور الثالث على سلم ليكارت فنلاحظ فرق دال إحصائيا لصالح الاختيار موافق مما يعني:

أن مستخدمو القوائم المالية ليسو على دراية لمحاسبة الإيجار التمويلي، وأن يستطيع مستخدمو القوائم المالية الذي لديهم مستوى معقول من الدراية والفهم المحاسبي الاستفادة من مخرجات النظام المحاسبي، وأن سهولة التعامل مع القوائم لعدم وجود تعقيدات في محاسبة الإيجار التمويلي.

ومنه نستنتج أن الفرضية الثالثة لدراسة قد تحققت وهي أن الرقابة على محاسبة عقود الإيجار التمويلي لها أثر في قابلية فهم القوائم المالية.

المحور الرابع : إدراج محاسبة الإيجار التمويلي في القوائم المالية لها أثر في القابلية للمقارنة

لاحظنا من خلال تحليل البنود 18.17.16.15 والتي تشكل بنود المحور الرابع أن المتوسط العام لهذه العبارات حددت بـ: $ME=2.381$ بوضع المتوسط العام للمحور الرابع على سلم ليكارت فنلاحظ فرق دال إحصائيا لصالح الاختيار موافق مما يعني:

يستفيد مستخدمو القوائم المالية من الاعتراف عن القيمة الحالية للأصل المستأجر في إعداد المقارنة للقوائم المالية، وأن الاعتراف عن الإيجارات المحتملة المعترف بها في الدخل للفترة ليس لها تأثير في إعداد المقارنة للقوائم المالية، وأن الاعتراف عن إجمالي الدفعات الإيجار وقيمتها الحالية لكل فترة زمنية معينة تؤثر في قابلية مقارنة القوائم المالية، وأن المدة التي يهتك فيها الأصل مساوية إلى مدة عقد الإيجار التمويلي، ليس لها تأثير في مقارنة القوائم المالية.

ومنه نستنتج أن الفرضية الرابعة لدراسة قد تحققت وهي أن إدراج محاسبة الإيجار التمويلي في القوائم المالية لها أثر في قابلية للمقارنة.

مناقشة الفرضية العامة للبحث:

من خلال تحقق الفرضيات الجزئية الأربعة وهي أن محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في مصداقية القوائم المالية، وأن محاسبة عقود الإيجار لها تأثير في ملائمة القوائم المالية، وأن الرقابة على محاسبة عقود الإيجار التمويلي لها أثر في قابلية فهم القوائم المالية، وأن إدراج محاسبة الإيجار التمويلي في القوائم المالية لها أثر في قابلية للمقارنة.

ومنه نستنتج أن الفرضية العامة لدراسة قد تحققت وهي أن محاسبة عقود الإيجار التمويلي لها أثر واضح وأكد على الخصائص النوعية للقوائم المالية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

خلاصة الفصل :

لقد إحتوى هذا الفصل على الجانب الدراسة الميدانية، والتي من خلالها حاولنا معرفة وجهات نظر عينة الدراسة حول أثر محاسبة الإيجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية، والإجابة على الإشكاليات الفرعية للدراسة والتي، وذلك اعتمادا على الإستبيان والذي تشكل من أربعة محاور، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها :

- 1- أن محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في مصداقية القوائم المالية؛
- 2- أن محاسبة عقود الإيجار لها تأثير في ملائمة القوائم المالية؛
- 3- أن الرقابة على محاسبة عقود الإيجار التمويلي لها أثر في قابلية فهم القوائم المالية؛
- 4- أن إدراج محاسبة الإيجار التمويلي في القوائم المالية لها أثر في قابلية للمقارنة.

الخاتمة :

لقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر محاسبة الإيجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية، وذلك بالإجابة على الإشكاليات الفرعية، والتي بدورها تجيب على الإشكالية الرئيسية للدراسة، وبعد دراستنا للجانب النظري والجانب العملي للدراسة توصلنا إلى النتائج والتوصيات والأفاق المحتملة والتي تكون كالتالي:

أولا : النتائج التي توصل إليها الباحث

- 1- إن الفرضية الأولى تعد الأكثر قبولا من الفرضيات الأخرى حيث تم الحصول على نسبة 26.95% الذين يؤكدون على أن محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في مصداقية القوائم المالية، وذلك على أساس أن الاعتراف عن الأصل المستأجر بصافي القيمة المسجلة في تاريخ الميزانية يزيد في مصداقية القوائم المالية، وأن عدم حصول المستأجر على حق ملكية الأصل وحصوله على مكاسب وخسائر هذا الأصل تؤثر في مصداقية القوائم المالية، وأن إلغاء المستأجر لعقد الإيجار التمويلي وتحمله لخسارة المؤجر المتعلقة بالإلغاء تؤثر على مصداقية القوائم المالية، وأن تحمل المستأجر للمكاسب أو الخسائر من التقلبات في القيمة العادلة للأصل المتبقي قد يؤثر على مصداقية القوائم المالية، وأن الإيجار لفترة ثانية بإيجار أقل من الإيجار السائد في السوق قد يؤثر في مصداقية القوائم المالية، وأن انخفاض قيمة الأصل في الإيجار التمويلي لها تأثير على مصداقية القوائم المالية؛
- 2- حظيت الفرضية الثانية بنسبة قبول وهي 25.88% وهي نسبة أقل من النسبة التي حصلت عليها الفرضية الأولى حيث كانت الفرضية الثانية تشير إلى أن الاعتراف بكامل المبلغ الأصل في الميزانية يعد مناسب في القوائم المالية، وأن عدم الاعتراف على المطلوبات للأصل في القوائم المالية على أنها خصوم من الأصل المستأجر تكون غير مناسبة في عملية إتخاذ القرار، و أن التكاليف المباشرة الأولية يتم الاعتراف بها ضمن مبلغ الأصل المستأجر تزيد في ملائمة القوائم المالية، و أن عدم الاعتراف بانخفاض قيمة الأصل المستأجر تؤثر في ملائمة القوائم المالية، وتسجيل إهلاك الأصل المستأجر كبقية الكيانات الموجودة داخل المؤسسة لا يؤثر ذلك على الملائمة في القوائم المالية؛
- 3- في حين الفرضية الثالثة حصلت على نسبة 24.07% وهي أقل نسبة من بين النسب التي تم توصل إليها في الفرضيات السابقة، وذلك لأن مستخدمو القوائم المالية ليسو على دراية لمحاسبة الإيجار التمويلي، وأن يستطيع مستخدمو القوائم المالية الذي لديهم مستوى معقول من الدراية والفهم المحاسبي الاستفادة من مخرجات النظام المحاسبي، وأن سهولة التعامل مع القوائم لعدم وجود تعقيدات في محاسبة الإيجار التمويلي؛
- 4- قد حصلت الفرضية الرابعة على نسبة 24.13% وهي ثالث نسبة في ترتيب الفرضيات من ناحية الأكثر قبولا، حيث يستفيد مستخدمو القوائم المالية من الاعتراف عن القيمة الحالية للأصل المستأجر في إعداد المقارنة للقوائم المالية، وأن الاعتراف عن الإيجارات المحتملة المعترف بها في الدخل للفترة ليس لها تأثير في إعداد المقارنة للقوائم المالية، وأن الاعتراف عن إجمالي الدفعات الإيجار وقيمتها الحالية لكل فترة زمنية معينة تؤثر في قابلية مقارنة القوائم المالية، وأن المدة التي يهتلك فيها الأصل مساوية إلى مدة عقد الإيجار التمويلي، ليس لها تأثير في مقارنة القوائم المالية.

الخاتمة

ثانيا : التوصيات التي يوصي بها الباحث

بعد تحقق الفرضية العامة لدراسة وهي أثر محاسبة عقد الإيجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية لذلك نوصي بمايلي:

- 1- التعريف بتقنية عقد الإيجار التمويلي وذلك بإشهارها وتنظيم ملتقيات مع المستثمرين لتشجيع هذه التقنية؛
- 2- تقديم المزيد من الامتيازات الضريبية للمؤسسات سواء كانت في إطار عمليات الاستغلال أو الاستثمار لتوسيع قدرات التمويل الذاتي للمؤسسات؛
- 3- إعادة النظر في معدلات الفائدة المطبقة في عقد الإيجار التمويلي بهدف تخفيضها، وبالتالي يصبح أكثر تنافسية من السياسات التمويلية الأخرى؛
- 4- يجب على المشرع الجزائري أن يتدخل لإعادة تنظيم هذا العقد، ولا يترك الأمر لطابع المكمل لنصوصه القانونية التي يستغلها المؤجر من أجل تحقيق مصالحه؛
- 5- بذل كل جهود لبعث نشاط المؤسسات المالية التي تقدم تمويلات متخصصة تتناسب مع احتياجات المؤسسات، وخاصة مؤسسات رأس المال المخاطر ومؤسسات القرض الإيجاري؛
- 6- زيادة قدرة التمويل الذاتي للمؤسسات؛
- 7- التقليل من مستوى الاستدانة للمؤسسات الإقتصادية.

ثالثا : أفاق الدراسة

لقد تناولت الدراسة أثر محاسبة عقد الإيجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية، وذلك من الجانب المحاسبي حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن للمحاسبة عقد الإيجار التمويلي لها أثر على الخصائص النوعية للقوائم المالية، لذلك أفاق الدراسة تكمن في :

- 1- إعادة نفس الدراسة لآكن تكون الدراسة الميدانية دراسة حالة في مؤسسة اقتصادية؛
- 2- دراسة أثر محاسبة عقد الإيجار التمويلي على الخصائص النوعية الفرعية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع:

أولا : الكتب

- 1- د. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية ، دار النشر الثقافة الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- 2- طارق حماد عبد العال، التقارير المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2000.
- 3- د. يوسف محمد جربوع، عبد الله حلس، المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
- 4- د. رضوان حلوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير - دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

ثانيا : القوانين والمراسيم التنفيذية

- 5- الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 19 شعبان 1416 الموافق ل 10 يناير 1996 المتعلق بالإعتماد الإيجاري.

ثالثا : الملتقيات

- 6- وليد عبد الرحمن خالد الفرا، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، الندوة العالمية لشباب الإسلام؛
- 7- عبد الرزاق خليل، عبيدي نعيمة، مداخلة قرض الإيجار في ظل النظام المحاسبي المالي، ملتقى الدولى حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي بالوادي، يوم 17 جانفي 2010؛

رابعا : رسائل وأطروحات

- 8- أحمد توفيق بارود، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الإقتصادية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، السنة الجامعية 2010/2011؛
- 9- حجاج منال، الإعتماد الإيجاري بين المعايير الدولية والإسلامية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم التجارية، السنة الجامعية، 2010/2011؛
- 10- نورة علي بن علي الجعدي، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإقتصادية، بحث متقدم لاستكمال للحصول على درجة اللسانس، في المحاسبة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، السنة الجامعية 2009/2010؛

خامسا : الجرائد والمجلات

- 11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الموافق ل 28 ربيع الأول عام 1430، الموافق ل 25 مارس 2009.
- 12- مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والسبعون، 2009، تاريخ الإطلاع 2014/02/23.
- 13- مجلة التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 42، سنة 2009، تاريخ الإطلاع 2014/03/05.

سادسا : المواقع الإلكترونية

- 14- منتدى ستار تايمز، عقد التأجير التمويلي، تاريخ الإطلاع، 2014/04/20، على الساعة 18:30؛

خامسا : المراجع الأجنبية

- 15- http://site.iugaza.edu.ps/mbarbakh/files/2010/02/questionnaire_analyzis.pd, Consulté le 12:05à 09/05/2014

journal officiel de l'union européenne IAS 17/2004/PARA 4/P84 -16

الملاحق:

الملحق رقم 01:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



إستبيان

الموضوع: أثر محاسبة الإيجار التمويلية على الخصائص النوعية للقوائم المالية

أهمية الإستبيان تكمن في معرفة وجهات نظر مختلفة والمتباينة، حسب نظرة المحاسبين ومحافظي الحسابات والمراجعين ومدقيقي الحسابات، حول أثر محاسبة الإيجار التمويلية على الخصائص النوعية للقوائم المالية، لذلك نرجو منكم التفضل الإجابة على الأسئلة المدونة هذا الإستبيان أي وجهات نظركم حول الموضوع أعلاه وإثراءه، مع الأخذ بعين الإعتبار أن جميع البيانات المتحصل عليها من خلال إجاباتكم سوف تعامل بكل سرية وتحفظ وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، ولكم كل الإحترام والتقدير.

يرجى وضع علامة (X) عند الإجابة المناسبة

الجزء الأول: البيانات الشخصية للمستجوب

المؤهل العلمي:

ليسانس ماجستير
دكتوراه أخرى

الوظيفة:

محاسب محافظ حسابات
مراجع حسابات مدقق حسابات

قائمة الملاحق

مكان الوظيفة:

مؤسسة خاصة

مؤسسة وطنية

أخرى

مكتب محاسبة

أذكرها.....

الخبرة المهنية:

من 3 إلى 10 سنوات

أقل من 3 سنوات

أكثر من 15 سنة

من 10 إلى 15 سنة

أذكرها.....

الجزء الثاني: الأسئلة المتعلقة بالموضوع

الرقم	الأسئلة	غير موافق	محايد	موافق
المحور الأول: محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في مصداقية القوائم المالية				
01	الإعتراف عن الأصل المستأجر بصافي القيمة المسجلة في تاريخ الميزانية			
02	عدم حصول المستأجر على حق ملكية الأصل وحصوله على مكاسب وخسائر هذا الأصل، تؤثر في مصداقية القوائم المالية			
03	إلغاء المستأجر لعقد الإيجار وتحمله لخسارة المؤجر المتعلقة بالإلغاء تؤثر على مصداقية القوائم المالية			
04	تحمل المستأجر للمكاسب أو الخسائر من التقلبات في القيمة العادلة للأصل المتبقي قد يؤثر على مصداقية القوائم المالية			
05	الإيجار لفترة ثانية بإيجار أقل من الإيجار السائد في السوق قد تؤثر في مصداقية القوائم المالية.			
06	إنخفاض قيمة الأصل في الإيجار التمويلي لها تأثير على مصداقية القوائم المالية			
المحور الثاني: محاسبة عقود الإيجار لها تأثير في ملائمة القوائم المالية				
01	الإعتراف بكامل مبلغ الأصل في الميزانية يعد غير مناسب في القوائم المالية			
02	عدم الإعتراف على المطلوبات للأصل في القوائم المالية على أنها خصوم من الأصل المستأجر تكون غير مناسبة في عملية إتخاذ القرار			
03	التكاليف المباشرة الأولية، يتم الإعتراف بها ضمن مبلغ الأصل المستأجر تزيد في ملائمة القوائم المالية			
04	عدم إعتراف بإنخفاض قيمة الأصل المستأجر تؤثر في ملائمة القوائم المالية			
05	تسجيل إهلاك الأصل المستأجر كبقية الكيانات الموجودة داخل المؤسسة لا يؤثر ذلك على ملائمة القوائم المالية			

قائمة الملاحق

المحور الثالث: الرقابة على محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في قابلية فهم القوائم المالية			
01	مستخدموا القوائم المالية على دراية لمحاسبة الإيجار التمويلي		
02	يستطيع مستخدموا القوائم المالية الذي لديهم مستوى معقول من الدراية والفهم المحاسبي الاستفادة من مخرجات النظام		
03	سهولة التعامل مع القوائم لعدم وجود تعقيدات في محاسبة الإيجار التمويلي		
المحور الرابع: إدراج محاسبة الإيجار التمويلي في القوائم المالية لها أثر في القابلية للمقارنة			
01	يستفيد مستخدموا القوائم المالية من الإعراف عن القيمة الحالية للأصل المستأجر، في إعداد المقارنة للقوائم المالية		
02	الإعتراف عن الإيجارات المحتملة المعترف بها في الدخل للفترة ليس لها تأثير في إعداد المقارنة للقوائم المالية		
03	الإعتراف عن إجمالي الدفعات الإيجار وقيمتها الحالية لكل فترة زمنية معينة، تؤثر في قابلية مقارنة القوائم المالية		
04	المدة التي يهتلك فيها الأصل مساوية إلى مدة عقد الإيجار التمويلي، ليس لها تأثير في مقارنة القوائم المالية		

الملحق رقم 02:

M

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	27	60,0	67,5
	B	8	17,8	87,5
	D	5	11,1	100,0
	Total	40	88,9	100,0
Manquante	Système manquant	5	11,1	
Total		45	100,0	

T

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	22	48,9	55,0
	B	10	22,2	80,0
	C	7	15,6	97,5
	D	1	2,2	100,0
Total		40	88,9	100,0
Manquante	Système manquant	5	11,1	
Total		45	100,0	

P.T

قائمة الملاحق

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage
Valide	A	5	11,1	12,5
	B	5	11,1	12,5
	C	30	66,7	75,0
	Total	40	88,9	100,0
Manquante	Système manquant	5	11,1	
Total		45	100,0	

ET

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	20	44,4	50,0
	B	14	31,1	85,0
	C	6	13,3	100,0
	Total	40	88,9	100,0
Manquante	Système manquant	5	11,1	
Total		45	100,0	

الملحق رقم 03:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
,796	,814	18

الملحق رقم 04:

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Squared Multiple Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
item1	41,15	10,079	,295	,740	,780
item2	41,25	10,346	,234	,860	,812
item3	41,18	9,789	,469	,899	,759
item4	41,55	9,792	,056	,783	,812
item5	41,63	9,369	,129	,804	,782
item6	41,40	11,067	,173	,904	,877
item7	42,55	8,715	,391	,998	,694
item8	41,43	10,251	,013	,798	,834
itm9	41,43	10,302	,024	,689	,816
item10	41,23	10,384	,028	,883	,814
item11	41,53	10,204	,015	,804	,837
item12	42,75	9,782	,161	,908	,777
item13	41,30	10,933	,133	,658	,850
item14	41,40	9,938	,085	,973	,799
item15	41,28	10,204	,094	,992	,798
item16	41,40	10,041	,061	,928	,807
item17	41,38	8,753	,333	,919	,707
item18	42,63	9,522	,128	,742	,784

Item-Total Statistics

		axe1	axe2	axe3	axe4	toutaxe
axe1	Pearson Correlation	1	,529	,487	,408	,587(**)
	Sig. (2-tailed)		,587	,594	,198	,000
	N	40	40	40	40	40
axe2	Pearson Correlation	,529	1	,025	,178	,584(**)
	Sig. (2-tailed)	,860		,584	,272	,000
	N	40	40	40	40	40
axe3	Pearson Correlation	,487	,025	1	,216	,381(*)
	Sig. (2-tailed)	,594	,879		,581	,015
	N	40	40	40	40	40
axe4	Pearson Correlation	,408	,178	,216	1	,688(**)
	Sig. (2-tailed)	,198	,272	,581		,000
	N	40	40	40	40	40
toutaxe	Pearson Correlation	,587(**)	,584(**)	,581(*)	,688(**)	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,004	,000	
	N	40	40	40	40	40

**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
M	40	1,00	3,00	2,4500	,71432
T	40	1,00	4,00	1,6750	,85896
P.T	40	1,00	3,00	2,6250	,70484
ET	40	1,00	3,00	1,6500	,73554
S1	40	1,00	3,00	2,8750	,40430
S2	40	1,00	3,00	2,7750	,53048
S3	40	1,00	3,00	2,8500	,42667
S4	40	1,00	3,00	2,4750	,81610
S5	40	1,00	3,00	2,4250	,84391
S6	40	1,00	3,00	2,5750	,71208
S7	40	1,00	3,00	1,6250	,77418
S8	40	1,00	3,00	2,5750	,74722
S9	40	1,00	3,00	2,6500	,57957
S10	40	1,00	3,00	2,8000	,51640
S11	40	1,00	3,00	2,5750	,74722
S12	40	1,00	3,00	1,7520	,59861
S13	40	1,00	3,00	2,7250	,50574
S14	40	1,00	3,00	2,6500	,66216
S15	40	1,00	3,00	2,7750	,47972
S16	40	1,00	3,00	2,7000	,60764
S17	40	1,00	3,00	2,6750	,69384
S18	40	1,00	3,00	1,3750	,74032
N valide (listwise)	40				

الفهـرس

الإهداء	55
الشكر	55
الملخص	55
فهرس المحتويات	55
قائمة الجداول	55
قائمة الأشكال البيانية	55
قائمة الرموز	55
قائمة الملاحق	55
المقدمة العامة	55
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	3
تمهيد	4
المبحث الأول: الجانب النظري للدراسة	5
المطلب الأول: عقود الإيجار لتمويلي	5
الفرع الأول: مفهوم عقد إيجار تمويلي	5
الفرع الثاني: مراحل عملية عقد التمويل الإيجاري	6
الفرع الثالث: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي الجديد	7
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية	9
الفرع الأول: تحديد الخصائص النوعية للقوائم المالية	9
الفرع الثاني: هرم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	11
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	12
المطلب الأول: الدراسات السابقة حول عقود الإيجار التمويلي	12
الفرع الأول: دراسة أحمد توفيق بارود، 2011 بعنوان: معوقات تطبيق الإيجار التمويلي	12
الفرع الثاني: دراسة طالبي خالد، 2011 بعنوان: دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات	12
الفرع الثالث: دراسة حجاج منال 2011، بعنوان الإعتماد الإيجاري حسب المعيار 17	13
المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول الخصائص النوعية للقوائم المالية	13
الفرع الأول: دراسة الجعيدي 2010، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية	13

14.....	الفرع الثاني: دراسة أحلام عباس 2013، أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية
15	المطلب الثالث: التشابه و الإختلافات بين الدراسات السابقة والحالية.....
15	الفرع الثاني: أوجه الاختلاف.....
15	الفرع الأول: أوجه الشبه.....
16	خلاصة الفصل.....
18	تمهيد.....
19	المبحث الأول: الطريقة والأدوات.....
19	المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة.....
19	الفرع الأول: المنهجية المتبعة في الدراسة.....
19	الفرع الثاني: مصادر المعلومات.....
19	الفرع الثالث: مجتمع وعينة الدراسة.....
20	المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة.....
22	الفرع الأول : معالجة الإستبيان.....
22	الفرع الثاني : البرامج المستخدمة في معالجة البيانات.....
23.....	المبحث الثاني: نتائج الدراسة RAD
23	المطلب الأول: عرض النتائج الدراسة RESULTATS
23	الفرع الأول: عرض نتائج الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة
24	الفرع الثاني: معامل ثبات الإتساق الداخلي (Cronbach's Alpha).....
25	الفرع الثالث: عرض نتائج آراء المستجوبين حول محاور الإستبيان.....
32	المطلب الثاني: تحليل النتائج ANALYSE
33	المطلب الثالث: مناقشة النتائج والفرضيات DISCRSSIONS.....
42	خلاصة الفصل.....
44	الخاتمة.....
47	قائمة المراجع.....
49.....	الملاحق.....
55.....	الفهرس